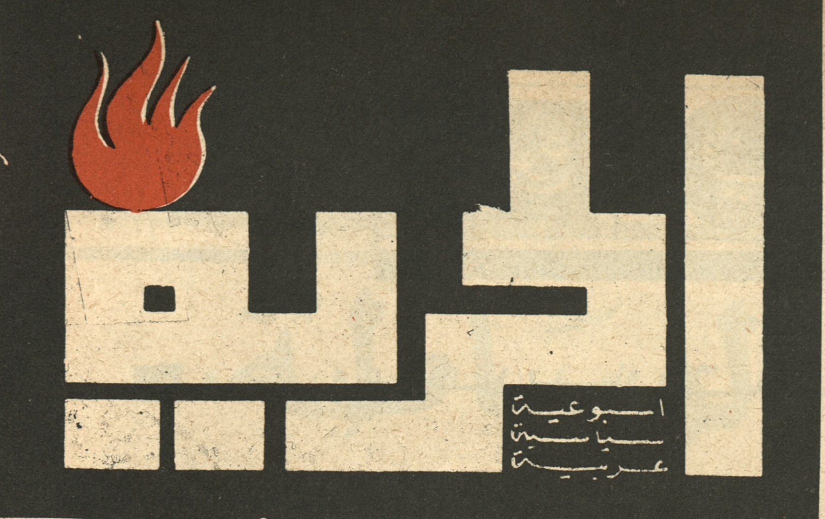


AL-HOURRIAH - No. 584 - 13-9-1971 - BEYROUTH

بيروت - ١٣ - ٩ - ١٩٧١ - العدد ٥٨٤ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

ملاحظات حول العمل في الريف

المقاومة وقصة الوساطة

يسار المقاومة والاتحادات الشعبية والعناصر الثوريّة داخل «فتح» تحبط مؤتمر جدة وتنقذ المقاومة من فخ المصالحة



■ أموال مجلس الجنوب وجيوب الوجهاء

■ الانتخابات النقابية في صندوق الضمان الاجتماعي

فشل القيادات السابقة تأكيد لدور مجلس المندوبين

كلمة

إنتفاضة حلوان وبداية التحرك العمالي المستقل

« قلة من العمال اعتصمت في مصانع الحديد والصلب في حلوان واحتجزت آلاف العمال داخل المصنع بالقوة » !

هكذا أعلن السادات « حقيقة » ما حدث في حلوان .. الا أن « حقيقة السادات » تفضح نفسها بنفسها ، كيف يمكن لقلة من العمال أن تحتجز أكثرية العمال بالقوة داخل المصنع ، والشرطة ورجال الامن والمخابرات وحتى قوات الجيش تحيط بالمصانع من كل جانب ويمكن لها بالطبع أن تدخل الى هذه المصانع لتفك حجز قلة العمال لاكثريتهم بالقوة ؟!

الا أن الحصار الاعلامي المضروب على ما حدث في حلوان لم يستطع أن يمنع تسرب بعض الاخبار الحقيقية :

قامت قواعد العمال في مصانع الحديد والصلب في حلوان — وهي تعد بالالاف — بحركة اضراب تلاها اعتصام داخل المصانع وأصدرت القواعد العمالية بيانا بمطالبها الاجتماعية المحددة (العناية الطبية — نظام الترقية الخ) وقد قامت هذه الحركة بمعزل عن اللجنة النقابية في كل مصنع ، وبالتالي بمعزل عن الاتحاد العام للعمال الرسمي الذي لم يكن يدري بالاحداث الا بعد وقوعها . وقد حاول رئيس الاتحاد العام التدخل الا أن العمال احتجزوه داخل المصنع موجهين له تهمة محددة : « أنت بتاع السلطة » ..

نظم العمال انفسهم داخل المصانع وانتخبوا لجانا لقيادة الاضراب والاعتصام وتوزعت قواعد العمال المهام المختلفة داخل كل مصنع .

قدر عدد المضربين والمعتصمين بأكثر من ٣٠ الف عامل في بداية الاضراب والاعتصامببعض المصانع ، ولكن سرعان ما عمم خبر الاضراب الى بقية المصانع ، وبدأت حركة الاضراب تتسع شيئا فشيئا ..

حاولت السلطة في البداية أن تستعمل اساليب الوعود والتضليل واستنجدت بعملائها من قيادة الاتحاد العام الرسمي ومن الاداريين ، الا ان كل هذه الاساليب لم تنفع ، فقد رفض العمال اسلوب المفاوضة والتفاهم الذي جربوه كثيرا ، وأصروا على تحقيق مطالبهم وأصروا على استمرار اضرابهم واعتصامهم .

حاول وزير الصناعة والداخلية ان يحلا الازمة بهذه الطريقة ، الا أنها لم تنجح ، فما كان من السادات الا ان اصدر أوامره بالقمع وبضرب العمال بالقوة واعتقال قادة الاضراب والاعتصام.

بلغ عدد المعتقلين حوالي ٣٠٠٠ من العمال وصل الخبر الى عمال شبرا الخيمة — وهي حي شعبي في القاهرة يبلغ عدد سكانه حوالي المليون — فقرروا القيام بتظاهرة .

وبالفعل قامت مظاهرة عمالية ضخمة قمعها رجال الشرطة وتدخلت قوات من الجيش واستعملت أعقاب البنادق لتفريق المتظاهرة — واعتقل عدد كبير من العمال المتظاهرين —

هذه الانتفاضة العمالية التي تحدث — لاول مرة في عهد السادات — لاسباب اجتماعية ومطالب محددة تضاف الى حركات وانتفاضات اخرى (انتفاضة ابو كبير التي اشرنا اليها في العدد السابق ، وانتفاضة الفلاحين في كمشيش اثناء « انتخابات » الاتحاد الاشتراكي الاخيرة) ..

هذه الانتفاضات كلها تؤكد شيئا واحدا : أن الحركة الجماهيرية المصرية بدأت تحقق استقلالها وتقوم بمبادراتها الخاصة ضد السلطة ، بعد ان كان النظام الناصري قد طمس حركتها وحاول ان يستوعبها داخل تنظيماته السياسية بالقمع الايديولوجي والسياسي .

هذا الاستقلال هو أكثر ما يخيف السلطة الان ، ومن هنا لجوؤها الى القمع المكشوف .

وأكثر ما أخاف السلطة من انتفاضة حلوان هو هذا الاستقلال للقواعد العمالية التي بادرت بالاضراب والاعتصام متخطية قياداتها النقابية الانتهازية العميلة للسلطة . لقد مثلت هذه القيادات — باستمرار — اداة قمع داخلية للسلطة ، لضرب كل مبادرة عمالية وكل تحرك ، ولطمس حقيقة الصراع بين العمال وبورجوازية الدولة المسيطرة ، وكان اسلوبها الدائم وشعارها المفضل : التفاهم والتشاور والتفاوض مع السلطة .

ومن هنا اسراع الاتحاد العام الرسمي الى اصدار بيان يستنكر الاعتصام والاضراب الذي قامت به « قلة من العمال وفرضته على اكثريتهم » فالاتحاد يرى الخطر كل الخطر في ما حدث « لقد تجاوزوا التشكيلات النقابية ولم يخبروها بمطالبهم » ، و « الاتحاد العام اذ يعلن رفضه واستنكاره لاسلوب الاعتصام كوسيلة للضغط ، ليؤكد حق العمال في التعبير عن مطالبهم بالطرق المشروعة والمنظمة ، وان تكون التشكيلات النقابية على بينة من هذه المطالب حتى تسهم والاتحاد العام للعمال في حلها عن طريق التشاور والتفاوض مع جهات الادارة » ! — هذا ما جاء في بيان الاتحاد —

لقد تجاوز العمال بانتفاضتهم للتشكيلات النقابية الانتهازية الملتحقة بالسلطة .

وكانت هذه التشكيلات قد أعيد تشكيلها بعد التطورات الاخيرة لتلائم حكم السادات ، ولكن الانتخابات النقابية لم تجر هذه المرة ببساطة ، فقد نزلت قوائم معارضة لقوائم السلطة ، وتدخلت أجهزة السلطة لمنع القوائم المعارضة ، وانتخب « الموالون » وشكل الاتحاد كما تريد السلطة ، ومع ذلك « نفذت » بعض العناصر سرا ، واستطاعت بضغط القواعد العمالية أن تفرض على الاتحاد العام أن يصدر بيانا بشأن أعدام القادة العماليين السودانيين ، فما كان من السادات الا أن طلب تحقيقا بالامر ، ادى الى ابعاد بعض هذه العناصر .

وفي الانتفاضة الاخيرة استغرب السادات كيف ان العمال احتجزوا رئيس الاتحاد عندما جاءهم للتفاوض ، وكيف عاملوه بهذه الطريقة ، وهو الذي انتخبه العمال انفسهم !.. الا أن العمال المضربين كانوا يعرفون قبل السادات أنهم لم ينتخبوا رئيس الاتحاد ، وان « الانتخابات » التي جرت ما هي الا تعيين لقيادات انتهازية تحت غطاء الانتخابات ، وان السلطة منذ فترة طويلة تجرى الانتخابات بعد ان تقمع كل معارض وكل صوت ، وكل « متمرد » بشتى أساليب القمع السياسي ..

هذه المرة لم ينفع « الرجال » — رجال السلطة في النقابات — في تضليل العمال ، فلجأت السلطة الى القمع المكشوف ، الى اعتقال ٣ الاف عامل من الذين قادوا الاضراب والاعتصام .

وكان أكثر ما يخيف السلطة أيضا هو امتداد الانتفاضة الى مصانع أخرى اذا أستمرت أو اذا صمدت ونجحت .. وكان أكثر ما يخيف السلطة أيضا وأيضا ، أن يأتي الموسم الدراسي الجديد وتفتح الجامعات أبوابها ، ويتصل الطلاب بالعمال ، ويحدث ما حدث في مظاهرات فبراير — شباط عام ١٩٦٨ عندما التحم عمال حلوان وطلاب جامعة القاهرة في مظاهرات ضخمة استنكارا للاحكام التي صدرت بحق قادة الهزيمة العسكرية .

ان ذكريات اللجنة الطلابية العمالية التي قادت الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني بدءا من عام ١٩٤٦ ، تظل شبحا يؤرق سلطة البورجوازية الجديدة ، فما بين جامعة القاهرة ومصانع حلوان ليس ذكريات التاريخ فقط ، انما جسر فعلي يربط بين تذمرات الطلاب الوطنية أمام سياسة التخاذل الوطني والتراجع والاستسلام والحوار مع اميركا ، وبين طبقة عاملة بدأت تأخذ مصيرها بيدها وتتحرك بأستقلال عن السلطة .

كان أكثر ما يخيف السلطة ، في هذه الانتفاضة العمالية هو استمرارها حتى تعبر الجسر من حلوان الى القاهرة في بداية الموسم الدراسي الجديد ، لتفضح سياسة التراجع الوطني والاستسلام أمام الامبريالية والصهيونية، في وقت سماه السادات عام الحسم وحدد نهايته كانذار « اخير » لمفاوضات التسوية السلمية .

ومن هنا كانت صرخة السادات : « لا صوت يعلو على صوت المعركة » .. أي كبت الصراع الطبقي باسم معركة هي في حقيقتها استسلام وتراجع وطني .

ان الصراع الطبقي عندما يبدأ لا يستأذن احدا، ولا يستأذن السادات بالطبع ، وهذا الصراع هو بداية وضع الحركة الوطنية في مسارها الثوري وفي طريقها لتصفية الامبريالية والصهيونية من الجذور .

« الحرية »

الاسبوع في سطور

■ مشروع تعديل قانون الترخيص للأحزاب ■

جماهير العمال والكادحين هي التي تعطي الحزب الثوري شرعية العمل وحريته وتحميها

مضى اكثر من عام على الجدل القائم حول المبادرة الجنبلاطية بالترخيص لاحزاب ثلاثة منحلةبالعملهي :الحزب القومي السوري ، الحزب « الشيوعي » اللبناني (الشاوي) ، وحزب بعث العراق .

ولم تنتقص هذه المدة من حدةالخلاف بين معارضين لموقف وزير الداخلية السابق مشككين بقانونيته وشرعيته ، وبين مؤيدين لهذا الموقف مدافعين عن صوابيته وقانونيته ايضا .

وقد حملت الكتائب منذ صدور الترخيص لواء المعارضة له ولم تترك مناسبة الا واستغلتها او افتعلتها لفتح ملف الاحزاب المنحلة والترخيص المعطى لها بالعمل .

ظروف الموقف الجنبلاطي ودوافعه:

لم يكن موقف مجلس الوزراء انذاك باحالته القضية على وزارة العدل لاستشارتها واستطلاع رأيها في قانونية التدبير الجنبلاطي خاليا من الاعتبارات. هذه الاعتبارات هي نفسها التي يسرت لكمال جنبلاط مبادرة اتخاذ قراره موضوع الخلاف . فجنبلاط اتى وزيرا للداخلية نتيجة اوضاع داخلية وعربية [illegible]

البحث وللتداول نحو انتهاز الظروف المواتية لفرض التراجع عن قرار الوزير .

دوافع الموقف الكتائبي : ليس خافيا أن ما يرعب الكتائب في مسألة الترخيص هو ما يتيحه هذا من عناصر مساعدة ومواتية لنشاط يتزايد نموه واتساعه يقوم به حزب مناويء لها في مراكز نفوذها التقليدية . ان النقطة المركزية في تخوف الكتائب نكمن في ان هذا الحزب يتوجه لجماهير يشكل تكتلها حوله انتقاصا من الجماهير الكتائبية ، ذلك ان جماهيرية الفريقين واحدة ويتوجه كل حزب اليها بوسائل متشابهة وان كانت وسائل القوميين السوريين اكثر تنويعا واقدر مناورة ..

هكذا لم تتوقف الكتائب عن طرح مسألة الترخيص للاحزاب المنحلة في مناقشة المجلس النيابيللموازنة العامة وفي محاسبته للحكومة وطرح الثقة فيها (حين استشهد ابو شرف بمقولة ريمون اده عن الاخطار الثلاثة التي تهدد لبنان : الصهيونية والشهابية والشيوعية ، وبتنديد رئيس الجمهورية بالمتظارهين من الطلاب « المخربين والهدامين » المسيئين الى النظام والدستور ..) وفي نقاش مشروع تسليح الجيش في لجنتي المال والدفاع وفي المجلس النيابي [illegible]

ايديولوجية الكتائب ورؤيتها ، انما سنحاول أن نعين الاتجاه الذي تندرج تحته مواقفها . هذه المواقف عبر عنها مشروع تعديل قانون الترخيص للجمعيات الذي يدرسه مجلس الوزراء بصورة متكاملة قانونا وتشريعا . الكتائب تقول ان اللبنانيين لا يضيقون ذرعا بالحرية التي هي مرادف للبنان ، ولكن لا يمكن السماحلجماعات بأنتعمل تحت سمع القانون وبصره ضد النظام والكيان والحرية (١) . والمشروع يحظر تاليف جمعيات مخالفة « للنظام العام » او « ترمي الى تغيير شكل الحكم » او تغيير كيان الدولة السياسي أو الاقتصادي او الاجتماعي. والملاحظ في كلا المقولتين ان حرية العمل الحزبيمقتصرة بناء لهذينالنصين على المدافعين عن النظام . يصبحالعمل الحزبي بناء لذلك تمثيلية واضحة القواعد والاهداف تقوم على المحافظة على التخلف المبشع الذي يولده النمط الاقتصادي المهيمن وتكرسه العلاقات السياسية المتخلفة . وهذا فعلا مربع لجماعة يقوم وجودها على هاتين المركيزتين .

فالمشكلة ليست بالاتجاه الرأسمالي للاقتصاد اللبناني فقط ، انما ايضا بهيمنة العلاقات الاقطاعية السياسية على العمل السياسي فيه .

[illegible]

التلامذة والطلاب وموظفي الدولة .. الانضمام الى الاحزاب السياسية .. ولكن غباء المنطق يأخذ انطلاقته الواسعة حين يمنع تاليف حزب يخضع لتوجيهحزب غير لبنانيمحاولا أن يستغل ذلك لمنع أحزاب ذات افق عالمي أو السياسي . هنا منتهى الخرق الذي تلتقي مع احزاب سواها في خطها يتوصل اليه منطق الاقطاع السياسي في مقارنته مع وقائع الهيمنة البرجوازية وعلاقاتها خارج حدودها . وليس أدل على ذلك من ارتباط الحكم اللبناني بالسياسة العالمية للامبريالية وخضوعه الذليل لمواقفها حفاظا على المصالح الضيقة التي يحافظ عليها .

المكسب جنبلاطي : لا يتاح المجال هنا لاستعراض فجوات المشروع الواسعة . انما نضيف مسرعين ان هذا المشروعلا يقدم اي ضمانة لشرعية العمل الحزبي بل يمهد في نصوصه لانتهاكات لها واضحة المرمى .

فالجمعية المرخصة عليها « ان تحصر نشاطها في نوع واحد منالعمل» وهنا أبواب التاويل التلفيقي مشرعة لتعتبر ان النشاط الاجتماعي هو غير السياسي وغير الاقتصادي او المطلبي الخ .. ويعطي المشروع مجلسالوزراء حق حل الجمعية اذا قامت « بمخالفة جسيمة لنظامها الاساسي (!!!) او للقوانين » ... « او اذا خصصت اموالها او جزءا منها لغير الهدف الذي انشئت من اجله » هذا عدا عن صلاحية وزير الداخلية في ان يقفل أماكن تجمعها .. الخ . وجميع هذه المسائل تلتقي في خط رئيسي واحد : جعل الاحزاب المرخصة تحت رقابة السلطة ورحمتها .

هكذا يتضح ان « المكسب » الذي قدمه جنبلاط هدية لحليفيه ولكسب ود الطرف الثالث هو الان على كف عفريت . اذ يمكن لهذا النص ان يلزم الاحزاب الموجودة بطلب اعادة الترخيص لها بناء للنصوص الجديدة . والامر اذا لم يكن كذلك فحدود معطياته بينة . وفي الحالتين تبقى هناك حقيقة يجدر تذكير الشاويين بها خاصة (لان ادعاءاتهم اكثر من سواهم) وهي أن الجماهير العمالية والشعبية هي التي تعطي « جوازات » العمل والاعتراف للاحزاب التي تدعي الثورية وهي التي تضمن حرية نضالها وتحميها .

(١) — بيان الجميل في تصريح صحفي (٥ — ٨ — ٧١) ولويس ابو شرف في جلسة الثلاثاء (٢٨ — ٨ — ٧١) «النهار» .

بيان الاتحادات الشعبية الفلسطينية حول مؤتمر جدة

[illegible]

مصالحة على حساب دماء شهدائنا .

١ — لقد اثبت النظام الخائن في الاردن تحديه مرارا للرأي العام العربي [illegible]

[illegible]

جديد مع النظام في الاردن ما هو الا ورقة براءة ذمة نقدمها له على حساب الالاف من شهدائنا يستخدمها لتضليل جماهير شعبنا في الاردن وفي العالم العربي وتثبت ركائز عرشه المتصدع ولهذا فاننا نحذر من مغبة الوقوع في شرك المؤامرة الجديدة التي تستهدف الاجهاز على حركة المقاومة الفلسطينية سياسيا بعد أن أجهز عليها عسكريا في الاردن .

ان الاتحادات الشعبية الفلسطينية التي هي القاعدة الاساسية للثورة الفلسطينية ترفض مبدأ الاتفاق معهذا النظام وتطالب باتباع اسلوب العنف الثوري المنظم لاسقاط حكم الخيانة في الاردن لانه الطريق الوحيد الذي يمكن ان يعيدنا الى مواقعنا التي خسرناها ويعيد لشعبنا كرامته التي داسها العملاء .

عاشت الثورة الفلسطينية المسلحة
عاشت الاتحادات الشعبية الفلسطينية

ولتسقط كل الاتفاقيات ومؤتمرات المصالحة

وثورة حتى النصر ...

— الاتحاد العام لعمال فلسطين — فرع لبنان .

— الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع لبنان .

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين — رابطة لبنان .

الاتحاد العام للمراة الفلسطينية — فرع لبنان .

الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني في لبنان .

بيروت في ٨ — ٩ — ١٩٧١ .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العبابسة — محلة راس النبع — بناية محمد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص . ب ٨٥٧ بيروت — لبنان

المقاومة وقصة الوساطة

يسار المقاومة والاتحادات الشعبية والعناصر الثورية داخل « فتح » تحبط مؤتمر جدة وتنقذ المقاومة من فخ المصالحة

منذ صدور ورقةالعملالسعودية — المصرية بدأت المحاولات لجر المقاومة الى فخ المصالحة والتسوية مع النظام الاردني .

فقد كان واضحا ان« استنكار »انظمة ميثاق طرابلسومؤتمرها العتيدفي ليبيا — القذافي لم يكن يتعدى حدود المصالحة والتسوية اي الاعتراف بالانتصار الاردني العسكري في ضرب المقاومة بشرط اجراءمصالحة تؤدي الى اعتراف اردني بوجودسياسي للمقاومة ، تستغله الانظمة المعنيةلادخال المقاومة في سياسات التصفيةوالاستسلام .

كانت ضغوطات انظمة طرابلس وخاصة « الضغوط السورية » على الاردن لا تتعدى هذا الهدف المحدد. وبينما كانت صرخات انظمة طرابلس واستنكاراتها اللفظية تمهد لمؤتمر المصالحة كان صمت السعودية البليغ يؤدي نفس الدور. فالسعودية أصبحت « ذات وزن وقوة في المصير العربي » على حد تعبير احد قادة المقاومة المتعاطفين مع السعودية ، والسعودية صديقة للاطراف الثلاثة المعنية : النظام الاردني ، انظمة ميثاق طرابلس (بغض النظر عن سوء التفاهم مع القذافي بسبب اسلوبه البرقي !) وبعض قيادات المقاومة (خالد الحسن وابو يوسف من قادة « فتح ») الذين لا يخفون اعجابهم وارتباطهم بالتجربة السعودية !

وبدأ الجميع يمهدون لمؤتمر المصالحة برعاية الملك فيصل وبركته . ففي قاعات هذا المؤتمر ستتحدد هوية المقاومة نهائيا : وصاية الانظمة العربية عليها وخضوعها لسياسة الاستسلام والتسويات السلمية .

ومن هنا بدا الكلام مجددا عن ضرورة تصفية يسار المقاومة و« القوى المتطرفة » فيها ، وبدأت عناصر رجعية من داخل المقاومة نفسها تردد هذا الكلام وتعزو ازمة المقاومة الى « المواقف المتطرفة والمتصلبة » ، وتطالب بوضع حد لهذه المواقف . وبالفعل طالبت هذه العناصر — كما سنرى من خلال الوقائع — بتجميد عضوية المنظمات التي اصدرت مواقف معارضة لورقة العمل السعودية — المصرية ..

كان المقصود من كل ذلك تحضير الجو عمليا لانعقاد مؤتمر جدة ، مؤتمر تصفية المقاومة فعليا ، مؤتمر اخضاعها النهائي لاستراتيجية الاستسلام والتسوية السلمية .

صراع داخل صفوف المقاومة

ولكن قضية الوساطة لم تمر هذه المرة بدون صراع حاد داخل المقاومة . فالموافقة السريعة التي ابدتها بعض قيادات المقاومةجابهت معارضة عنيفة وواسعة في صفوف قواعد المنظمات الفدائية جميعا وفي صفوف منظماتها الشعبية.

ولاول مرة بعد سلسلة التراجعات الاستسلامية التي عرفتها المقاومة طيلة الشهور التي اعقبت ايلول ، تتحد هذه القوى جميعا في موقف صلب واضح برفض الوساطة والمصالحة يؤدي الى احباط مؤتمر جدة بالرغم من كل المحاولات وبالرغم من الوعود الرسمية التي قدمتها بعض القيادات للانظمة العربية المعنية بحضور مؤتمر جدة ، وبالرغم من الاجواء الفعلية التي مهدت للمؤتمر بعد حضور الوفد الاردني الذي وصل السعودية وانتظر مجيء وفد المقاومة .

الوقائع

ان قصة الوساطة ووقائعها منذ صدور ورقة العمل السعودية المصرية تلقي اضواء على طبيعة الصراع الذي حدث داخل المقاومة وادى الى احباط مؤتمر جدة :

● بعد صدور ورقة العمل المصرية — السعودية عقدت محادثات بين حكام القاهرة وليبيا وسوريا وقادة منظمة التحرير ، طلبت فيها الانظمة المذكورة الموافقة على « مؤتمر مصالحة » مع استعداد هذه الانظمة للتدخل عسكريا اذا لم ينجح المؤتمر — ! — .

واثناء ذلك سربت معلومات صحفية تقول ان المقاومة قبلت بورقة العمل وان « ابو عمار » ابدى موافقته على فتح باب المفاوضاتعلى أساس الالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان .

● اثر هذه المعلومات بادر يسار المقاومة الى اتخاذ مواقف علنية بمعارضة ورقة العمل السعودية — المصرية .

● اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بيانا بتاريخ ١٥ اب ردت فيه على المعلومات الصحفية المنشورة عن قبول المقاومة بورقة العمل ، وأكدت بان اللجنة التنفيذية لم تخول أحدا بالقبول . واصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (بتاريخ ٢٤ اب) بيانا علنيا برفض ورقة العمل ، وابدت معارضة عنيفة لاي مصالحة مع النظام الاردني معتبرة ذلك بمثابة مؤامرة نهائية لتصفية المقاومة .

● طالبت عناصر معينة من اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع خاص لمحاسبة ومحاكمة الجبهتين على موقفهما المنفردة بمعارضة ورقة العمل وطالبت هذه العناصر (خالد الحسن بالتحديد) بتجميد عضوية الجبهتين باللجنة التنفيذية عقابا على موقفهما المنفرد !

● اجتماع صاخب للجنة التنفيذية في دمشق حاولت فيه العناصر المذكورة الحصول على قرار تنظيمي بمعاقبة الجبهتين على ابداء وجهة نظرهما خارج اطار اللجنة التنفيذية الا ان المحاكمة فشلت وانتهى الاجتماع دون اية قرارات حول مسالة الوساطة أو حول حق كل فصيل من المقاومة بابداء وجهة نظره خارج اطار اللجنة التنفيذية في قضايا مصيرية كقضية الوساطة .

● وتأجل اجتماع اللجنة التنفيذية الى ٥ أيلول .

مؤتمر « فتح »

● في هذا الوقت عقد مؤتمر «فتح» الداخلي .

● شنت العناصر التقدمية والشابة في المؤتمر حملة عنيفة على مواقف بعض القيادات وطالبت بعلاقاتداخلية ديمقراطية جديدة . استطاعت هذه العناصر التقدمية ان تحصل على موافقة اكثرية اعضاء المؤتمر برفض الوساطة والمصالحة ورفض حضور مؤتمر جدة .. وبالفعل صدر قرار بالاكثرية المطلقة برفض المصالحة والوساطة ..

ولكن بعض القيادات هددتبالاستقالة اذا لم يجر تعديل على القرار بحيث يؤدي الى الذهاب الى مؤتمر جدة لالقاء تبعة الفشل على الطرف الاردني بحجة عدم اعطاء حجة للانظمة العربية المعنية التي طلبت الوساطة وسعت اليها بانهاء التزاماتها المختلفة تجاه المقاومة .

وكان واضحا ان هناك ضغوطا رسمية من الانظمة وخاصة من مصر وسوريا والسعودية على قيادةمنظمة التحرير لحضور مؤتمر جده . كانت وجهة نظر هذه القيادات تقول بأن النظام الاردني لن يقبل بالالتزام باتفاقية القاهرة ، وان مسؤولية فشل مؤتمر الوساطة ستلقى عليه .

وكانت وجهة نظر العناصر التقدمية والشابة ان الوساطة بحد ذاتها هي اعطاء « صك براءة » للنظام الاردني واعتبار « الماضي » من أيلول الى جرش قد اسدل الستار عنه . وهذا يعني ادخال المقاومة في فخ التعايش مع النظام الاردني بعد تصفية وجودها الفعلي في الاردن . وان الوساطة ما هي الا اعتراف عملي بكل ما انجزه النظام الاردني من مؤامرة تصفية المقاومة . وطالبت هذه العناصر باتخاذ موقف واضح وثوري من النظام الاردني يرتكز على رفض التعايش معه ..

● عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا صاخبا اخر بعد انتهاء مؤتمر فتح . لم تستطع الجبهة الشعبية الديمقراطية حضور هذا الاجتماع لان بعضالعناصر اعتبرت انهبغيابالمناضل صالح رأفت (الموجود الان في سجون عمان) لا يحق للجبهة الشعبية الديمقراطية حضور الاجتماعات ، لان عضوية اللجنة التنفيذية شخصية على اساس الانتخابات في المؤتمر الوطني .

● وافقت الكثرية اعضاء اللجنة التنفيذية على اقتراح بالذهاب الى مؤتمر جدة والقبول بالوساطة ، واعترضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (لها مندوبان في اللجنة) وكمال ناصر الناطق الرسمي لمنظمة التحرير ..

(وافق مندوب جبهة التحرير العربية في الاجتماع على قبول الوساطة وحضور مؤتمر جدة ، ولكن الجبهة المذكورة اصدرت بيانا بعد ذلك اعتبرت ذلك مجرد التباس واكدت رفضها للوساطة ، ولكن لم تفسر لماذا وافق مندوبها في اللجنة التنفيذية ولم تتخذ — بالطبع — بحقه اي اجراء لان موقف الحكم العراقي البعثي يقوم على هذا الالتباس ، معارضة لفظية وتواطؤ ضمني تماما كما حدث في ايلول !) .

● عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرا صحفيا شرحت فيه ملابسات قضية الوساطة في اللجنة التنفيذية وحددت موقفها الواضح من رفض الوساطة المصرية — السعودية التي اعتبرتها بمثابة « تدجين المقاومة تحت سلطة الانظمة المتواطئة على الاستسلام ، وبالتالي اشراكها في تصفية قضية الشعب الفلسطيني والحصول منها مباشرة او غير مباشرة على تبرير فلسطيني للاستسلام المذل الذيتشارك هذه الانظمة في الاعداد له » .

● فور صدور قرار اللجنة التنفيذية بحضور مؤتمر جدة بدات حملة معارضة عنيفة وواسعة داخل صفوف المقاومة وخاصة من العناصر التقدمية ومن الاتحاد الشعبية الفلسطينية في « فتح » واصدرت هذه القوى بيانات بهذا الشأن .

● كما اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بيانا اخر .. (يجد القاريء نص بيان الاتحادات الشعبية الفلسطينية في مكان اخر من هذا العدد .) .

● كان لاتساع حملةالمعارضة داخل صفوف حركة المقاومة اثره الواضح على التراجع عن قرار الذهاب الى مؤتمر جده ، وصدر بيان اخر باسم اللجنة التنفيذية يقول بان وفد المقاومة سيزور الدول العربية في جولة لشرح مواقف المقاومة ، وتأجل مؤتمر جدة وعاد الوفد الاردني على اعقابه بعد أن انتظر مدة في السعودية .

★ ★ ★

ان احباط مؤتمر جدة أو تاجيله لا يعني أن مؤامرة الوساطة قد احبطت تماما ، فالتبريرات والتاجيلات والعودة الى اسلوب مراعاة الانظمة العربية والخضوع لطلباتها لم تزل قاعدةالعمل السياسي في المقاومة ، ولا سبيل من الخروج من فخ الأنظمة الساعية للاستسلام من التحالف السعودي — المصري الذي يعمل على احتواء حركة المقاومة الا باتخاذ مواقف واضحة من الانظمة العربية وتجديد عمل المقاومة السياسي والعسكري والتنظيمي بنفس طويل ، وطويل جدا .

شؤون محلية

أموال مجلس الجنوب وجيوب الوجهاء

خلفت الاعتداءات الاسرائيلية المدمرة على قرى الجنوب بعد دخول الفدائيين حالة تذمر شاملة ، عبرت عن نفسها بأشكال تحرك مختلفة من عرائض وبرقيات الى مؤتمرات فتظاهرات تنعي جميعها تخاذل السلطة وتواطؤها في حماية اهالي المنطقة ..

دفعت حالة التذمر هذه السلطة في تحركات مضادة تستهدف امتصاص النقمة العارمة من جهة وتحميل الفدائيين واليساريين عبء المسؤولية من جهة ثانية .. من هنا كان تحرك موسى الصدر ، ومن هنا أيضا كان انشاء مجلس الجنوب العتيد .. هذا المجلس الذي طرح على نفسه المهام الجسام من التحصين الى التدريب ، فبناء المصانع والمستشفيات ، والمدارس وبكلمة بسيطة ، تحويل المنطقة الى جنة من جنات لبنان الخضراء ، كل هذا بثلاثين مليون ليرة فقط تدفع تباعا .. كيف يتم ذلك ؟؟

استعراض سريع لاعمال هذا المجلس تكفي لكشف الاوراق !

سجلت نشرات المجلس احصاءات واحصاءات عن التعويضات المقدمة للمتضررين من الاهالي دخلت فعلا جيوب الوجهاء والمفاتيح الانتخابية بينما لم يلحق السواد العام منها سوى النزر اليسير ابتداء من ثلاث ليرات في اسوأ الحالات الى الثلاثة ليرة في احسنها .. لذلك نجد اسم الوجيه يتكرر اكثر من مرة مع تضاعف المبلغ باستمرار .. أما تعبيد بعض الطرقات وهي من مهمات وزارة الاشغال [illegible] المبالغ المسروقة فعلا ..

اما المدارس فحدث عن اعدادها ولا حرج ، ولكن واحدة منها لم تعاين حتى الان حيز الوجود بعد !

واما المستشفيات والمصانع المشادة على ارض الجنوب ، فتكفي المواطن شر السؤال ؟؟

لجنة التعويضات وتحرك الاهالي ..

في الفترة الاخيرة تكرر ما تحدثنا به في البداية ، عندما توجهت لجنة من مجلس الجنوب لدفع « التعويضات لسكان القرى الامامية » كانت حصة بنت جبيل وهي كما لا يخفى على احد مركز قضاء المنطقة فيها ما يقارب ٩٣ الف ليرة وزعت على ١٧٠ شخصا من اصل ما يزيد عن ١٥ الف نسمة هم سكان البلدة .. والذين كانوا قد نزحوا جميعا في صيف السنة الماضية ، حيث تشردوا في اماكن مختلفة من بيروت الى بعض القرى المساعدة .. وبالتالي حل بمعظمهم ضرر فادح من نقليات الى اجار سكن ، الى توقف عن العمل الى اتلاف المحصول واخيرا لموت عدد منهم واصابة عدد اخر ..

من هم الذين قبضوا ؟؟ [illegible] من الوجهاء والتجار والموظفين .. حشر بينهم للتغطية عدد من الفقراء قبض احدهم ٢٣ ليرة بدل تشريده ونال اخر ٤ ليرات فقط ..

اما [illegible] علي شامي موظف القائمقامية ومحسن بيضون موظف اخر فحصة كل منهم كما هو معروف لا تقل عن ٥ الاف ليرة . مسرحية التوزيع هذه انتقلت الى عيترون حيث تشكلت لجنة داخل الضيعة من الازلام تقاسمت الاموال مع اتباعها فكانت حصة احدهم ، وهو من القرية ، مثلا ١٤ الف ليرة كتعويض عن فراش بيت وهمي .. بينما نال جعفر شرف الدين ٢٥ الف ليرة بمثابة تعويض عن تعطيل وهمي اخر لمدرسته الجعفرية ...

ازاء ذلك كيف تحرك الاهالي ؟؟

تحرك من نوع جديد

لاقى توزيع التعويضات هذا اثرا سيئا في نفوس معظم السكان في بنت جبيل ، فتنادى عمال الاحذية مع بعض المزارعين الى عقد مؤتمر عام ... حيث لبى دعوتهم هذه معظم الاهالي .. وعقد المؤتمر نهار السبت الفائت في النادي الحسيني .. وتداول الحاضرون امر اللجنة وتعويضاتها .. وانبثقت عنهم لجنة رفض من قبل الجميع أن يكون فيها بعض الوجهاء المعروفين ..

وحصرت عناصرها بفئات عمالية (٤ من عمال الاحذية ، ٢ لحامين ، ٢ سواقين ...) مع توجيهات عدد من معلمين تقدميين ، ابرقت هذه اللجنة للمسؤولين وبوحي من احد عناصرها الدكتور اسماعيل ، وهو مساهم في بعض الاعمال الخيرية (كبناء مدرسة مثلا) مستنكرة اسلوب التعويضات مكلفة نفسها الاتصال بالمحافظ ، الذي وعدهم لفترة .. اذا لم تتحقق بعدها مطالبهم ، فشعارهم سيكون الاضراب والتظاهر ...

اما في عيترون فقد كانت قيادة التحرك مختلفة بالرغم من استجابة سكانية واضحة .. اذ تزعمت التحرك هناك فئة من ازلام كامل الاسعد تتنازع مع اللجنة المذكورة زعامة البلدة من جهة واستطلاعها بالتوزيعات من جهة ثانية .. هذا التحرك انجه نحو حليف البيك في بنت جبيل عبد اللطيف بيضون والذي هاجم بدوره مجلس الجنوب ومحمد شعيتو ، وبسبب من خلاف الاخير مع البيت [illegible] .. وأبرق بعضها للمسؤولين برقية احتجاج .. يؤكد عملية السرقة احد ابناء بنت جبيل توفيق الحوراني (وهو سائق سيارة) كان احد المحرومين .. فدفعه حماسه لاقتحام مكتب محمد شعيتو في بيروت بعد ان تلاعب به موظفو هذا الاخير .. لطرده .. وبعد ان اتهمه محمد شعيتو بانه تابع لمكتب الاهالي في مكتب القائمقام في بنت جبيل ، فانتقل الى هناك ... هذه التحركات والتعويضات لم تقتصر على بنت جبيل وعيترون بل امتدت الى قرى اخرى .. في عيناتا ، رامبا ، بليدا وغيرها من القرى مما يشير الى امكانات تحرك واسعة ..

موقف القوى اليسارية

ان عرض الاحداث يبين هزالة دور القوى المتواجدة في المنطقة .. فهي وعلى الاخص الشيوعيين والمتعاونين وان لم تقد التحرك ، لم تستطع حتى الان بالرغم من محاولة التعاطي به ان تقدم له خطة توجه صحيح بتناول المطالب الفعلية ، واشكال التحرك ، والاطر التنظيمية القادرة على التعبئة .. اللهم الا الشيوعيين الذين تقدموا ببيان للجنة المذكورة ورفضت قبوله .. وكلفت احد عناصرها بصياغته وذلك عبر تواجدهم الفعلي في اللجنة (لجنة بنت جبيل)(١) ، اما المبرر لذلك فهو باستمرار عدم معارضة الحركة الجماهيرية مخافة تخليها عن اليساريين الاشاوس !

ملاحظات على التحرك .. والاتجاهات المقترحة

بعد هذا العرض ما هي الملاحظات التي يمكن تقديمها ؟

أولا : كان المؤتمر الذي عقد في بنت جبيل ، تجمعا عفويا لقسم من العمال والفلاحين ، اتسم بالغضب ، والحماس الجماهيري غير المنضبط ، لذلك لم يفسح المجال للتداول الهادىء ولطرح خطة عمل واضحة من قبل بعض اليساريين الموجودين ..

ثانيا : غرق المؤتمر في نزعة محلية وذلك بعد طرحه لمسألة مشاركة بقية القرى المتضررة في حضور المؤتمر .. وطرح خطة عمل مشتركة بين جميع البلاد المعنية ..

ثالثا : لم يطرح المؤتمر المطالب التي يمكن أن تعطي الاهالي زخما تحريضيا وتدفعهم نحو مواجهة فعلية واقتصر على طرح جزئي لمسألة التعويضات المادية فقط مما يحول المعركة الى معركة اقتسام « كمية ليرات » في النهاية .

رابعا : اصرار بعض المتحذلقين من المتعلمين على اقتصار اللجنة على عناصر عمالية ، وذلك بحجة « اننا لا نعمل لقلب النظام » .

خامسا : الاتجاه التقليدي المعروف بالتوجه نحو المسؤولين ، مع عدم الاهتمام بالتعبئة والضغط الجماهيري ...

هذه الملاحظات تشكل مؤشرا فعليا للتحرك بشكل صحيح يدفع بالنهاية لتحقيق المطالب من هنا فان مهام بعض العناصر الموجودة في اللجنة وخارجها .. الدعوة لمؤتمر عام لجميع القرى المتضررة .. يضع جدولا لاعماله :

١ – صياغة المطالب ..

٢ – تشكيل لجان متابعة هدفها التعبئة والتنظيم .

٣ – طرح خط للضغط على الدولة ، من تظاهرات في بنت جبيل ، الى احتلال لمكاتب المجلس في بيروت ...

---

١ – لم يكن البيان المذكور قد طبع اثناء كتابة هذه الكلمات ..

إضرابات عمالية

شركة التأمين الاميركية : مطلب الدواء المجاني

عمال مصنع فريجكس : المطالب المتقدمة لا تنتزعها الا النضالات الشاملة للطبقة العاملة

شهد الاسبوع الماضي اضرابين تناولا عمال قطاعين مختلفين : قطاع الخدمات حيث أعلن مستخدمو وعمال شركة التأمين الاميركية الاضراب ردا على محاولات الشركة الغاء مكسب تأمين الدواء بصورة كاملة على نفقة الشركة نفسها . وحجة الشركة في ذلك أن الضمان الصحي يؤمن مبدئيا ٧٠ بالمئة من ثمن الدواء . وبالتالي فأن الشركة ملزمة بدفع الـ ٣٠ بالمئة الباقية وحدها .

أما رد المستخدمين فهو أن الضمان لايقبل الا عددا محدودا من الادوية وان الاطباء غالبا ما يضعون أدوية غير موجودة في لائحة الضمان اكثر من ذلك فان تأمين الدواء على حساب الشركة هو احد بنود العقد الجماعي ، برغم استعداد النقابة للمساومة كان رد مدير الشركة الاميركي أن طرد وفد النقابة من مكتبه بقوله « ساحطم رؤوسكم يا أولاد الكلاب . »

● الاضراب الاخر تناول عمال مصنع فريجكس ويقع مصنع فريجكس في منطقة كفرشيما وهو ينتج برادات من مختلف الانواع (للاستعمال في المنزل ، برادات بوظة ولحومات) وايضا مكيفات هواء ودفايات وينوي البدء بانتاج الغسالات . ويضم المصنع حوالي ١٢٠ عاملا تضمهم نقابة خاصة بالمصنع . وكان نجيب صالحة في السابق هو المساهم الاكبر في المصنع لكن أسهمه انتقلت الى عطالله وسامي تاجر .



المطالب التي رفعها عمال فريجكس هي التالية :

● دفع زيادة الـ ٥ بالمئة على أن تشمل النسبة بالاضافة الى الراتب الاساسي ، الشهر الثالث عشر والعلاوات الاخرى (زيادة غلاء المعيشة) وحجة رب العمل في عدم دفعها هي أنه سبق أن دفع لهم الزيادة قبل صدور القانون . رد العمال هو أن رب العمل دفع لهم زيادة أقدمية ، تدفع مرة كل سنتين ، الا أنه جعلهم يوقعون على أوراق فارغة عاد فسجل الزيادة عليها باعتبارها غلاء معيشة .

ويضيف العمال أن انتاج البرادات ارتفع الى أكثر من الضعف ، اي أن ارباح رب العمل تضاعفت . ما تلقاه العمال نتيجة الزيادة كان ٧ ونصف بالمئة مقطوعة دون دفع أي مقابل للساعات الاضافية .

● جعل المعاشات شهرية أي على أساس ٣٠ يوما وليس ٢٦ يوما كما هو الحال الان ، ويشمل ذلك الفرصة السنوية .

● انتداب الشركة موظفا مختصا لتلخيص المعاملات لدى الضمان الصحي .

● التحقيق في سوء معاملة طبيب الشركة للعمال .

● رفض نقل رئيس النقابة من المصنع الى قسم المبيعات باعتبار أن النقل عملية تاديب للنقابة ورد على مطالب العمال .

ان عمال فريجكس يتميزون بامرين : الثبات في العمل والشهر الثالث عشر . برغم حصولهم على هذين المطلبين المتقدمين فأن المطالب التي يطرحونها حاليا تعتبر مطالب عادية جدا بل ومتخلفة . ان الثبات في العمل هو أساس فعال لنضال عمال فريجكس من أجل مطالب اكثر تقدما الا ان هذا النضال نفسه مرهون بخروجه من اطار المصنع الواحد الى مجال المشاركة في نضالات الطبقة العاملة اللبنانية .

فالمطالب المرفوعة حاليا لا تخص « أسرة فريجكس » وحدها – على حد تعبير النقابة – بل هي جزء من المطالب العامة للطبقة العاملة وهي تدخل في صلب عملية الاستغلال التي يقوم بها الراسماليون . أن مطلبا مثل المعاش الشهري على أساس ٣٠ يوما يمس مباشرة ٤٠ الف عامل صناعي والاف العمال الزراعيين ، وعمال المرفأ وسواهم . هذه القوى مجتمعة هي القادرة على طرح مطالب متقدمة .. وعلى انتزاعها .

الانتخابات النقابية في صندوق الضمان الاجتماعي

فشل القيادات السابقة تأكيد لدور مجلس المندوبين

السادس عشر من أيلول تجري انتخابات نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . وتأتي هذه الانتخابات على أثر حدثين هامين : الحدث الاول ويهم جميع عمال ومستخدمي لبنان ، وهو تعديل المادة ١٠٠ من قانون العمل ، والحدث الثاني خاص بمستخدمي الضمان . اذ تأتي الانتخابات وقرار النقابة بتعليق اضراب ١٨ أيار من دون أي وعد ، لم يجف حبره بعد .

فتعديل المادة ١٠٠ من قانون العمل ياتي ضمن سياق عام تريد السلطة من خلاله أن تحكم سيطرتها أكثر فاكثر على النقابات ، اذ أن هذه الاخيرة بالرغم من تراجعها الدائم أمام السلطة وخيانتها الطبقة العاملة التي تدعي تمثيلها ، لا تريدها السلطة أن تخرج ولو لحظة عن قبضتها ، كما حدث بالنسبة للتهديد بالاضراب اذا لم ينفذ الضمان الصحي في موعده .

ان مجلسا تحدد مدته بأربع سنوات ، يخرج نصفه بالقرعة بعد سنتين ، سيجعل السلطة تستأسد في ايصال اكبر عدد ممكن من أزلامها الى قمة الهرم النقابي ، حتى تضمن لنفسها الاستقرار والهدوء . ضمن هذا الموضع العام تأتي انتخابات نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

والحدث الثاني المهام الذي يسبق موعد الانتخابات ، هو اضراب ١٨ أيار الذي جاء ليصفع الاساليب الملتوية التي مورست حتى الان في انتخابات المجالس السابقة والتي أتت لتثبت بداهة أن مجلسا غير متجانس قولا وعملا ولا يرتكز على علاقة منظمة وديمقراطية مع القاعدة ، غير جدير بتمثيل مصالح جماهير المستخدمين .

لقد وقف جميع مستخدمي الصندوق وقفة رائعة ومشرفة في اضرابهم الاخير . الا أن النقابة ، أمام التلميح بالفصل ، وبعد أن وجدت (على حد تعبيرها) ان الابواب موصدة ، علقت الاضراب ضاربة عرض الحائط بقرار الجمعية العمومية « لا تعليق بدون العودة الى الجمعية العمومية » ..

وحتى تكتمل المعطيات لابداء وجهة نظر محددة ، يجب أن نرجع قليلا الى الوراء لنرى ما كان يغلف الانتخابات السابقة من أساليب ملتوية ، نقلت الواقع الذي حمله ابن القرية أو ابن المدينة من ولاء لطائفته وزعمائه التقليديين الى المجالس النقابية .

فمنذ انتخابات أول مجلس نقابي ، ثم المجالس التي تلت ، كان تصنيف المستخدمين على أساس طائفي مغلفا بغلاف اليمين واليسار . فمن كان مسلما فهو يساري ، ومن كان مسيحيا فهو يميني .. وبالرغم من كل مساحيق التجميل التي استعملت لرأب الخلل الذي كان يعتري تشكيل اللوائح ، كان كلا الطرفين ، اليمين واليسار ، يفتش عن عناصر مسلمة أو مسيحية يضمها الى لائحته حتى ينفي عن نفسه الصبغة الطائفية ، دون أن ينجح في ذلك .

وتحت هذين اللواءين ، تمرح الانتهازية والوصولية في تحقيق مآربها الشخصية وتنصب من نفسها زعيمة على جمهور المستخدمين الذين كانوا ينجرون وراء هذين التيارين دون وعي لمصالحهم الحقيقية ، ودون العناء في التفتيش عن الصيغة التي تقضي على هذا الانقسام ، وتلم المستخدمين حول خطة عمل ديمقراطي يرتقي بوعيهم وتماسكهم لتحقيق مطالبهم .

وكانت الادارة بشكل او بآخر تحاول أن تزج بعملائها ومفاتيحها الانتخابية لترجيح كفة على كفة . كل ذلك في سبيل ابقاء الوضع في الصندوق ممزقا مشلولا مما يسمح لها بالتالي السيطرة على أي تحرك نقابي واع .

بالاضافة الى هذه الوقائع فأن اليسار لم يستطع أن يبلور خطا مستقلا عن الواقع السائد ، فبالرغم من أحاديثه عن ضرورة أيجاد خطة عمل تبلور خطا نقابيا متمايزا ، كان ينجر الى خوض اللعبة نفسها معللا النفس بامكانية المحركة وهو في المجلس النقابي .

ان كانت هذه هي الاساليب التي مورست في السابق وهذه هي القوى ، فهل هناك في المعركة الحالية أمر جديد ؟ وما هي وسائل انماء تيار نقابي ديمقراطي يستطيع أن ينقل الانقسام الطائفي الى انقسام طبقي على اساس المصالح الحقيقية لجمهور المستخدمين ؟

بالرغم من أنه لم يبق سوى بضعة أيام على موعد الانتخابات فأن الحماسة خافتة . الا أن ما يجب أن يقف أمامه المرء هو ما يجري في الخفاء باعتباره هو الاسلوب الغالب على الحركة في المرحلة الحالية كما في السابق .

ان دخول أكثر من ثلاثمائة مستخدم الى الصندوق ، هذا العام ، جعل المعركة أكثر صعوبة بالنسبة لوجهاء الصندوق السابقين . فتحديد القوى وقياسها بين هؤلاء القادمين الجدد هو ما تحاول معظم القوى السابقة أن تعرفه لتحدد نوع معركتها وحلفائها .

والواقع أنه حتى الان لم تنجل اللوائح المنوي تأليفها عن اي جديد ولكنه قد تطالعنا لوائح وعلى رأسها بعض الذين كسروا الاضراب ، وطعنوه ، وهم يذكروننا في بياناتهم بمطلب الدوام . وبالرغم من هذا فليس في الامر لغز كبير . فالطريقة التي ما زالت تجري بها الانتخابات ، وتعمل في ظلها النقابة . لا تتيح وسيلة تمنع الوصوليين والوجهاء من التسلق على ظهور المستخدمين دون رادع . لان هذه الطريقة بكل بساطة لا تمكن اطلاقا من التمييز والاختيار ، ولا تضع بين ايديهم فضلا عن ذلك وسائل تمكنهم من مراقبة من انتخبوا والزامه بالعودة الى رأيهم عندما يتعلق الامر بمصالحهم ومصيرهم . كيف يمكن التمييز بين مرشح واخر ، ما هو الاساس الذي يعتمد في الانتخاب ؟

لاول وهلة يبدو الامر صعبا ، وهو كذلك في الواقع ، لان الشرط الوحيد الذي يطلب من المرشح حتى الان هو اصدار بيان يعلم فيه عما سيفعل فحسب (على غرار طريقة نوابنا الطيبي الذكر) .

لكن المرشحين جميعهم يدلون ببيانات ، تأتي متشابهة . مما يوحي بأنه لا فرق فعلا بين هذا وذاك ، ما يمنع الاختيار بوضوح اذن هو اقتصار المعركة على اصدار البيانات وفيما عدا البيان الذي لا يكتسب أية قيمة حتى عند صاحبه نفسه ، فأن المعركة الفعلية تجري على صعيد اخر . والقانون الوحيد الذي يلتزم به المرشحون ليس بيانهم على الاطلاق (وتجربة السنوات الماضية تكفينا للتأكد من ذلك) . ان ما يلتزمون به فعلا هو كسب الاصوات بأية وسيلة مهما كانت هذه الوسيلة .

امام هذا الواقع الذي يسيطر على الانتخابات الحالية ، فأن المهمة المركزية على جميع مستخدمي الضمان من أجل منع الوجهاء ، ومن أثبتوا فشلهم في السنوات الماضية ، من التسلل من جديد الى تقرير الامور بالنيابة عن مستخدمي الضمان .

أولا : ان نقف في وجه الذين وصلوا الى النقابات السابقة وأثبتوا فشلهم .

ثانيا : ان تكون الانتخابات على قاعدة العمل الديمقراطي المتمثل في مجلس المندوبين واللجان النقابية التي تشرف على جميع أعمال المجلس التنفيذي للنقابة .

ثالثا : ان نختار العناصر المؤهلة التي ترتكز على العمل النقابي الديمقراطي وتكرسه في سبيل انماء وعي نقابي بين المستخدمين ..

ملاحظات حول العمل في الريف

الوجهاء المحليّون يمسخون مواجهة الاهالي للسلطة

هذا المقال ليس مجرد تحقيق يتعرض لجوانب متشكله مطروحة أو يصف حالة جزئية، ولا هو ينوي ترتيب مطالب تبدو ملحة ، ولكنه يرمي ، عبر تتبعه مراحل تطور الصراع الاجتماعي ، الوصول الى توضيح جملة قضايا والى تحديد بعض المهام الرئيسية المتعلقة بالعمل السياسي في الريف ، من ذلك : خصائص العمل الوطني الديمقراطي ، الصعيد الرئيسي للنضال .. دور الطليعة ، أساليب النضال السياسي .

والمبرر الى مثل هذه المعالجة التاريخية انما يستمد ضرورته بالمقدار الذي لا يزال فيه الماضي ، ماضي القرية التي نتناولها ، لا يزال حيا في الظروف الحالية ، وبعد التغيرات الاجتماعية التي طرات على الريف اللبناني ، وذلك كما يظهر من العلاقات السياسية التي تربط ما بين الافراد ، ومن المفاهيم والتصورات التي تتعايش تلك العلاقات في ظلها من خلالها . واذا كان باستطاعتنا أن نحصر حاليا الفئات الاجتماعية والقطاعات الانتاجية ، وأن ندرك أثر البنية السياسية للوضع اللبناني على المجتمعات القروية ، اذا كان بامكاننا ذلك فان فهم التناقض الرئيسي لا بد أن يفترض معرفة الاصول الاجتماعية للفئات وتطور العلاقات السياسية عبر المعارك المحلية ، التكتلات العائلية والاجتماعية والسياسية التي كانت تنشأ وتتفكك ، والتحالفات التي كانت تنعقد . ان هذه الموجهة هي ضرورية بمقدار ما توضح التناقضات الرئيسية في الريف في الوقت الذي لا يزال فيه العمل السياسي يتلمس طريقه نحو انتاج برنامج عمل مرحلي ينتظم في البرنامج العام للعمل الوطني الديمقراطي بقيادة حزب الطبقة العاملة وعلى قاعدة مصالحها .

القرية

والقرية موضوع البحث هي احدى قرى الجنوب التي كانت فيما مضى (بداية عهد الانتداب) نموذجا عن القرى التي كانت تخضع لسيطرة الاقطاع . فكانت الارض تخص بمعظمها احدى الاسر الاقطاعية الثلاث التي حكمت الجنوب . وكان الاهالي، من الفلاحين ، مشدودين برابطة مزدوجة : رابطة بالارض وهي مصدر رزقهم الاساسي، ورابطة الولاء والخضوع لمالك الارض الذي كان يحكم القرية وينظم العلاقات لتحصيل فائض القيمة من عرق الفلاحين ، أما بوجوده شخصيا أو عبر ممثلين . اما السلطة فكانت اداة قمعية وادارية وقانونية ، فكانت شبه غائبة بعد الا في الحالات التي كانت تتهدد فيها سلطة الاقطاع . هذه القرية اصبحت اليوم وبعد تفتت الملكية وانهيار سلطة الاقطاع وفقدان ركيزته ، وبعد الهجرة الى المدينة ، ودخول العلاقات الراسمالية الى الريف ، اصبحت نموذجا لقرية تحمل سمات المجتمع اللبناني من حيث فوضى الانتاج وتداخل القطاعات الانتاجية وميوعة التركيب الطبقي . فليس فيها الان قطاع رئيسي للانتاج وليست الفواصل الطبقية مرئية بوضوح ولا التشكيلات الاجتماعية (غير العائلية) متماسكة . فهي تضم فئات مختلفة تبدأ بالملاكين الكبار وتنتهي بالعمال ، مرورا بالفلاح الصغير والعامل الزراعي ، والحرفي ، والموظف والمغترب .. ولا بد من الاشارة الى أن العمال موزعون في بيروت حيث أماكن عملهم ، وعلى قطاعات منها : كهرباء ، ميكانيك ، افران ، أحذية ، نجارة ، تنجيد .. وهم ، شأن أكثر الجنوبيين ، على صلة حميمة بأوضاع القرية ، فمنهم من يزور القرية كل أسبوع أو كل أسبوعين ، وفي أشهر الصيف تكون القرية المجال الذي يتلاقى فيه أبناؤها ، حيث تهيأ ظروف ملائمة تتلاحم فيها الافكار وحيث تخلق أجواء خصبة للنقاش ، يتم كل ذلك في ساحات القرية وفي شوارعها ، وفي الحوانيت الصغيرة والزوايا الضيقة ، وعلى « المساطب » والسطوح وفي أوساط الاهالي وبمشاركتهم .

المرحلة الاولى : مواجهة الفلاحين للاقطاع المحلي

كان ذلك العام (في الثلاثينات) من الاعوام الهامة في حياة القرية ، اذ فيه تفجر الصراع بين الفلاحين والاقطاع المحلي . ولا يزال الحدث في ذاكرة المسنين من الاهالي يتذكرونه شعرا جيدا نطق به شاعر القرية يومئذ ، وكان آتيا من دمشق ، فاذا به يفاجأ بما حدث لرفاقه ، بعد أن سيق نحو من سبعين رجلا من رجال الفلاحين الى سجن صيداء ، فيستعيد رواية ما جرى بقصيدة شهيرة . والاسباب العميقة للمواجهة هي أسباب سياسية . كانت الارض ملكا للاقطاع . كان هذا يملك بالتالي سيطرة تامة على الاهالي، ويمارس ما أمكنه من الوان القمع والاضطهاد. ولم يكن أحد يفكر أو يجرؤ على نقاش ما كان يعانيه من القهر والاستغلال .. كانت الهجرة الى المدينة هي المخرج الوحيد . غير أن ما أحدثه الانتداب من تغييرات في أشكال السلطة السياسية القديمة التي كانت امتدادا للعهد التركي ، كان له أثره على وضع القرية . فقد لجأت السلطة الى تشكيل مجالس المختارين في القرى لتكون تمثيلا محليا لسلطة المحافظة أو القضاء . وقد توهم الفلاحون يومها أن حان وقت التحرر ، وأن الامر شورى وانه اصبح بامكانهم ايصال ممثلهم الى السلطة المحلية . وهكذا خدعتهم لعبة الديمقراطية المزيفة . ولم يدركوا أن الامر اذا كان شورى بينهم فلن يكون شورى بينهم وبين من يملك الارض . ولم يدركوا أن السلطة تحاول تكريس سلطة العائلات الاقطاعية تحت ستار الانتخابات . وهكذا كان .. فبالرغم من تضامن الفلاحين حول مرشح واحد ، كان الفشل حليفهم ، ولم يكن ذلك بمحض الصدفة ، ولا الخطأ في التكتيك ، فقد كانت لعبة « التنازل » ، تنازل مرشحهم لممثل الاقطاع الدليل الفعلي على قوة هذا الاخير وغلبته وسيطرته .. اما السلطة فكانت تجد بالطبع كل ما يبرر المسرحية التي تمت .

بعد هذه الحادثة ، حادثة الانتخاب ، أدرك الاقطاع أن عليه أن يؤدب الفلاحين ، وقد تجرؤوا على مواجهتهم وكادوا يحدثون انقلابهم يوم الانتخابات .. وبدأت تتتابع سلسلة من أعمال المضايقات على الاهالي .. كل ذلك لكي ينفجر في حادثة الاعتداء على ناطور البلدة .. وقد هب الفلاحون كتلة واحدة ويدا واحدة للمدافعة .. وكانت السلطة تقف بالمرصاد .. وهي أعلم بالوسائل لزج الفلاحين في السجن بعد أن سارع الاقطاع الى الاستنجاد بها .. فقد أخذ رجال الدرك يقطعون أزرار بدلاتهم عندما رأوا الفلاحين يصدون المضربات والملكمات. وأصبح من السهل ايجاد تهمة توجه الى الاهالي .. وكان ما كان من امر تلك الحادثة . وعندما حاول الفلاحون توسل الاسر الاقطاعية الاولى في صيداء لدى اقطاعهم الحاكم لكي يعفو عن المساجين كان موقف هؤلاء واضحا . فهم ضد الفلاحين حيثما كانوا وأنهم ينطقون بالمثل « لا بد أن تمتد الموسى الى اللحى ». أما الجماهير فلم تتعظ بما حدث وكان انسياقها وراء أجنحة الاقطاع في المرحلة الثانية أكبر مأساة . فقد كادت الاكتاف تنهد لكثرة ما حملت من « الاسياد » و « البكوات » . والجماهير تدرك أن انقسامها وتشتتها مأساة ، ولكنها لا تدرك أن صراع الزعماء والبكوات هو ملهاة وانهم يستمدون من انقسام الاهالي دماء جديدة يستعيدون فيها دورة الحياة النتنة والفاسدة .

هذه المواجهة هي أول معركة طبقية يخوضها الفلاحون ضد الاقطاع . كانت عناصر الصراع وشروطه موجودة . تميز المصالح والمواقع الطبقية ، انقسام الاطراف ، المواجهة المباشرة بين المستغل والمستغل . الا أن الصراع أخذ يسير في وجهة جديدة ، نتيجة عوامل عديدة أهمها ، اتجاه الوضع اللبناني نحو قطاع الخدمات وما استتبع ذلك من هجرة الفئات الفلاحية الفقيرة التي لم تكن تملك شيئا او التي كانت تملك اراضي صغيرة، نحو بيروت وهربا من ظروف الاستغلال والاضطهاد .. هذه الهجرة أحدثت تغييرا أساسيا في مواقع الفئات الاجتماعية . فكثير من الفلاحين الذين أتوا الى المدن وانخرطوا في قطاعات التجارة والخدمات والحرف استطاعوا أن يراكموا بعض الاموال، وتمكنوا بالتالي من العودة الى قراهم وشراء الاراضي من الاقطاع المتهافت . وكان ذلك عاملا من العوامل التي ساعدت على تفتيت الملكية الكبيرة الى ملكيات صغيرة . وبدأت تتكون طبقة جديدة هي طبقة الملاك الصغار، وستشكل هذه فيما بعد بالاضافة الى فئات الموظفين والحرفيين قاعدة الاقطاع السياسي . يضاف الى العامل السياسي السابق عامل تاريخي ساعد على انهيار ركيزة الاقطاع . فلم تستطع الاسر الاقطاعية أن تراكم فائض القيمة على شكل رأسمال، كان الفلاح هو الرأسمال الوحيد .. أما فائض القيمة فكان يخصص بكامله لتسديد حاجات الترف عند الاسر الاقطاعية : الالبسة والابنية والموائد العريضة ورحلات الصيد .. الخ .. غير أن تفتت الملكية ، لم يحصل في كل القرى ، ففي بعض القرى حلت البرجوازية التجارية المدنية محل الاقطاع واستطاعت أن تحافظ على شكل الملكية بادخالها رأسمال الى الريف ، (هناك عودة الى تجميع الملكية في السهل الممتد من صيدا الى الناقورة بشكل أساسي ، وفي الجبل بشكل ثانوي ..)

بالتالي اذا كانت ركيزة المواجهة الطبقية أخذت تزول لتحل محلها علاقات انتاجية جديدة ولكي تنشأ مصالح جديدة وفئات اجتماعية جديدة ، فان البنية السياسية التي أخذت تتشكل بعد الاستقلال وما نتج عنها من علاقات جديدة ، أدت الى تحول الطبقة القديمة ، طبقة الاقطاع الزراعي الى طبقة جديدة ، طبقة الاقطاع السياسي . وتحول بذلك الصراع من صراع طبقي حقيقي الى صراع اجتماعي مزيف في أطر العلاقات العائلية والمحلية ، باستثناء العلاقات الطائفية . وبدأت تنحل عرى الرابطة المزدوجة التي كانت تشكل ركيزة الصراع الطبقي الى رابطة مزدوجة أيضا ، رابطة الولاء الى البكوات الجدد وكانوا موزعين في كتلتين رئيسيتين ، الاولى بزعامة آل الاسعد ، والثانية بزعامة آل عسيران .. ثم رابطة الولاء لزعماء العائلات والمتنفذين وانصار البكوات ، الذين أخذوا يؤلفون حلقة الوصل بين الاقطاع السياسي وبين الناخبين . هذه الرابطة كانت تتغذى من الاحقاد التي تكونت عبر كل الصدامات والمشاحنات بين الفلاحين والاقطاع . (١)

وهكذا بدأت تتكون في القرية قوى لتكتلات اجتماعية (عائلية) انفتحت عن أفق جديد ، أفق الاقطاع السياسي . وبالرغم من أن التمايز بين مصالح زعماء التكتلات لم يعد تمايزا طبقيا ، الا أن الظروف السياسية والتاريخية ، كانت تعمق الخلاف بين الفريقين الرئيسيين والمقصود بذلك الارتباط بالاقطاع السياسي من جهة والاصول الاجتماعية للفرقاء من جهة ثانية : أصول فلاحية أو أصول اقطاعية . وبالرغم من أن الفلاحين تحولوا الى ملاك صغار والى بورجوازية مدينية ، فان هذا التحول على صعيد العلاقات الانتاجية لم يلغ العلاقات السياسية التي كان يمارسها الاقطاع . وكان على البورجوازية الناشئة أن تنتزع السلطة المحلية لكي تتوج انتصارها على الطرف الاخر . واذا كانت محاولاتهم الاولى باءت بالفشل ، فان مجيء العهد الشمعوني وما لازمه من تغير في مواقع أجنحة الاقطاع السياسي في الجنوب حيث توصل التكتل المصيراني الى الحكم، وبه ارتبط الطرف الفلاحي تاريخيا . فان ذلك مكن التكتل « الفلاحي » من أن « يكمل انقلابه » ، فانتزع السلطة المحلية بعد أن فاز في انتخابات المختارين عام ١٩٥٣ . غير انه لا بد من التأكيد أن معركة سنة ١٩٥٣ اتخذت طابعا طبقيا بمقدار ما كان خوض الانتخابات يرمي الى التحرر من الهيمنة السياسية والايديولوجية التي كان يفرضها الفريق الاخر الذي فقد الركيزة الاساسية لنفوذه : الارض . ويظهر لنا ذلك اذا عرفنا أن العائلات الفقيرة ، شكلت بقيادة كبرى العائلات تحالفا في وجه التحالف الاخر الذي يجمع نسبيا العائلات الغنية والافراد الذين ارتبطوا تاريخيا بالاسرة الاقطاعية . ولم تنفع الضغوطات التي مارسها زعيم الاقطاع على الفلاحين لصالح مرشحه في الانتخابات ... وكانت جراة الفلاحين دليلا ملموسا على توقهم الى التحرر من ألوان القمع والاضطهاد ... وبذلك بدأت مرحلة جديدة ..

---

١ ـ في هذا السياق يمكن فهم نشوء ما سمي يومها بحزب « الطلائع » وحزب « النهضة » .

المرحلة الثانية : تكون الوجهاء

كانت هذه المرحلة من أكثر المراحل غنى بالاحداث والمشاحنات ، وأشدها أثارة للنعرات العائلية . فقد بلغت حصيلة النزاعات ٥ قتلى وعددا من المصادمات والاضطرابات التي كانت تضع القرية في أجواء مشحونة بالتوتر وعدم الاستقرار . فقد استحكم الاقطاع السياسي بقوة في القرية كما استحكم في غيرها من قرى الجنوب . وتحول الصراع الاجتماعي من صراع طبقي فعلي الى صراع قبلي عشائري. تحول من صراع ضد الاستغلال الى صراع بين فئات تتوهم كل واحدة منها أن مصلحتها تكمن في مواجهة الاخرى . وبينما كان الفرد في المرحلة السابقة يقف في وجه من كان يستغله ويضطهده ، اصبح الان وقد زالت قاعدة الاستغلال المادية وتمكن من تقويض سلطته السياسية المحلية ،يواجه من هو في موقعه ومن تجمعهما المصلحة الواحدة. صحيح أنه يمكن أن نتبين هنا بعض المواقف المتقدمة وذلك في منع القوى السابقة من العودة الى السيطرة بكل ما تحمله من مفاهيم وقيم ، الا أن ذلك لا ينطبق على مدى المرحلة بأكملها .

ولا بد من التوقف هنا لتوضيح طبيعة العلاقات الجديدة التي أخذت تتلون في القرية . وما مر ذكره من الرابطة المزدوجة يشكل مفتاحا لفهم هذه العلاقات وما نتج عنها من ممارسات . وفي قرية تفتتت فيها الملكية وغلب عليها الطابع البورجوازي الصغير يكون المجال خصبا لكي تتوطد سيطرة الاقطاع السياسي ويمتد نفوذه . فالدور الذي أخذت تعينه البنية السياسية « للنائب » انما تقوم بشكل أساسي على ما يمكن أن يقدمه من خدمات فردية : التوسط لايجاد الوظيفة ، ولاعطاء رخص الدخان ، وللتشغيل في الوكالات أو الشركات ، وأخيرا التوسط لاعطاء رخص السلاح ، وللتدخل في الحالات التي كان يزج فيها « زلمة البك » في السجن . وما كان هؤلاء الذين يدخلون السجون ويخرجون منها « بالواسطة » يدركون انهم يدورون في الحلقة المفرغة . وأن قصتهم مع « الزعيم » و « البيك » هي قصة من يقتل القتيل ويمشي في جنازته . فالدخول الى السجن هو ضروري فقط لكي يكون الخروج عن طريق النائب. وبذلك يبقى الولاء موجودا ، وتبقى كرسي النيابة أو الرئاسة محفوظة .. ولكن الخدمات التي يقدمها هؤلاء لا يمكن أن تطال الا فئة قليلة العدد . فهي ستقدم الى الذين يملكون القدرة على تجميع الانصار وضبط الاعوان واقامة التكتلات « وتبويس اللحى » ليوم الانتخاب ، والتحريض لزعيم ضد اخر .. وهكذا بدأت تقوم بين المواطن والنائب واسطة أخرى لا بد أن يرتبط بها . فهي حلقة وسطى لا غنى عنها . وكان ذلك أساسا لكل ما نشأ وتكرس من الانتماءات على صورة ولاءات لزعماء العائلات ووجهاء القرية ، ووصاية يمارسها هؤلاء على الناس البسطاء الطيبين الذين انساقوا الى اللعبة ، والذين كانوا يتصورون أنهم يشهدون في خلافات الزعماء والوجهاء مأساة ، بينما الابطال تقنعت وجوههم .. وكانت المأساة الحقيقية هي مأساة الذين يصدقون اللعبة .

هذا لا يعني أن الاهالي لم يكونوا يتحسسون أو يدركون وطأة العلاقات ونتائجها السيئة على أوضاعهم وحياتهم . فلكل بنية تناقضات. والتناقض هنا كان بين الشعار الذي كان يطرحه « النائب » كل أربع سنوات وبين ما كان يقدمه . والهوة بين «الاقوال» و «الافعال» كان من الممكن أن تهدد مصالح الاقطاعي والبك والازلام . غير أن هذه التناقضات كانت تجد طريقها الى الطمس تحت وطأة العلاقات الجديدة ، وبفعل عوامل تاريخية وأيديولوجية.

كانت العلاقات الجديدة تتكرس بفعل وهم كان يسيطر على أذهان الاهالي ، ويتحكم في تصرفاتهم السياسية. فقد اعتقد البعض أنهم لا يزالون يخوضون معاركهم ضد سيطرة الاقطاع وضد عودته .. ولم يكن يدرك هؤلاء أن معركة ١٩٥٣ كانت حدا فاصلا بين مرحلتين وان الانسان لا ينزل النهر مرتين . فالاقطاعي اصبح زعيما لتحالف تكتل بورجوازي والفلاح أصبح كذلك زعيما لتكتلات بورجوازية. وما بقي من التسلط والقهر اللذين كانت لهما ركيزتهما وأدواتهما الا التكبر والصلف والعجرفة .. ولا تصح هذه اساسا للمواجهة، ولكنها شكلت قناعا تتخبط في ظله الجماهير وتتصارع من أجل « البك » ومن أجل أن « لا تتغبر سيارته » كلما اتى الى القرية ..

كذلك لعبت الايديولوجية المسيطرة دورا هاما في ارجاء الوعي الحقيقي . ويمكن تلخيص هذا العامل بتخلف الايديولوجية من جهة ، وغياب الطليعة من جهة ثانية . وليس من الضروري أن نتوسع هنا بالحديث عن خصائص ايديولوجية الجماهير الجنوبية بشكل خاص ، يكفي التلميح الى سمات منها : هيمنة المفاهيم القبلية والمذهبية ، من هنا يمكن تفسير ضعف الحس الوطني . فقد كان البعض يماثلون بين العروبة والاسلام التي لظروف تاريخية لا مجال للتفصيل فيها . كذلك يلاحظ انه في الوقت الذي كانت فيه حركة التحرر الوطني العربية في أوجها ، لا نجد أي اثر لذلك في القرية . فلا نشهد قبل الستينات أي نشاط بارز لعناصر وطنية وتقدمية ، خلا ما كان يثار في الخطب التي كانت تلقى في المناسبات ، والتي لم تكن سوى فقاقيع يتلاشى أثرها بعد تفرق الجماهير . وقد أدى غياب الطليعة في معركة ١٩٥٨ الى أن يفتش كل طرف من الاطراف المتصارعة عن الجهة التي تمده بالسلاح لمواجهة الطرف الاخر ، بحيث لم يكن للصراع الدامي يومها أي مدلول وطني وكان ان خسرت البلدة ، في اليوم الواحد ثلاثة قتلى في مستنقع النزاع القبلي العشائري .

والخلاصة أن مجمل الاوضاع والعوامل التي ذكرت منعت من استخدام التراث النضالي للفلاحين وتطويره في اتجاه جديد ، ولم يكن بالامكان أن يدرك الاهالي أن عدوهم الحقيقي هو الذي يحملونه على أكتافهم لا الذين يحملونه . وكان محتما أن تمتص العلاقات الجديدة كل ما كان قد تكون من بذور ..

في هذه الاوضاع بدأت تنمو العوامل المضادة . فقد بدأت الهوة تتسع بينما ما كان يطرح من شعارات وما كانت تطلبه الجماهير. وقد ساعد على تغذية هذا التناقض وعلى لسه ما تولد عن أحداث ١٩٥٨ من اتجاه في الدولة الى مركزة الادارة وتوحيد السوق ، فكان أن لجأت السلطة الى انشاء المؤسسات التربوية والاجتماعية والى اقامة مشاريع التجهيز التي استخدمتها الشهابية .. وقد نتج عن ذلك اثار سياسية كان أهمها ضعف الاقطاع السياسي . فقد برز وجهاء صغار ارتبطوا مباشرة بالاجهزة العسكرية والمدنية النافذة . وتحولوا بالتالي عن التبعية للاقطاع السياسي . وكان ذلك كافيا لاعادة النظر بزعماء الاقطاع ولاحداث تململ في أوساط الجماهير المرتبطة بالزعماء والبكوات . يضاف الى هذا التململ تململ اخر أحدثته الاوضاع الداخلية في القرية . فقد أخذ البعض يعيد النظر بعلاقاته مع الطرف الرئيسي المرتبط به سياسيا. وكانت الاحداث الداميةوالاضطرابات تقفز الى الذهن كلما حاول البعض أن يتفحصوا أوضاع القرية السياسية والعمرانية . ولكن هذا التململ الذي كان بداية لوعي معين ، ومحاولة لفهم المرحلة السابقة ، كان يعبر عن نفسه على شكل احتجاج من قبل « الاقليات » على تحكم زعماء الفريقين بأوضاع القرية وسياستها . كذلك اتخذ هذا التململ الاشكال والاطر التقليدية . فقد جرت محاولات لتأسيس روابط عائلية . وهكذا حاول البعض التخلص من الاقطاع العائلي باقامة اقطاع عائلي اخر . الا أن التاريخ لا يعود الى الوراء . واذا كانت هذه الظاهرة التي أخذت تنمو في منتصف الستينات ، هي بداية لخلخلة الاوضاع السائدة ، فانها لم تكن تخلو من طموح الى وجاهات جديدة .

لقد دخل على هذا الوضع عامل حاسم هذه المرة . هو تدخل الطليعة البورجوازية . وكانت تتشكل من أول جيل من الشباب الذين انفتحوا على الثقافة وحصلوا ثقافة مدرسية وأكاديمية . وكان هؤلاء على تفاوتهم وتباين وجهات نظرهم ومواقعهم مثقفين بورجوازيين ذوي اتجاه اصلاحي ليبرالي . فقد طرحوا شعار وحدة القرية وعملوا على تحسين أوضاع القرية اجتماعيا وعمرانيا . وقد اعتبر انه لا مبرر للنزاع وقد أصبح الواحد « مساويا » للاخر . وان الخلاف لا يقوم على أساس مبدأ أو شرعة. واجتمع هؤلاء وكانوا خمسة وقرروا دعوة ابناء القرية للاجتماع في المسجد لتصفية الخلافات والمشاحنات ، ولاقامة جمعية خيرية تضم كل ابناء القرية ، وبالرغم من أن زعماء الفريقين كان يخشون الصلح اذ هو يهدد بخسارة الامتيازات والمواقع ، بالرغم من ذلك فان نزوع أهالي البلدة الى اللقاء وشوقهم العارم الى التخلص من الاوضاع السابقة والتكتيك البارع الذي استخدمه الذين وجهوا الدعوة ، كل ذلك قضى على المحاولات التي بذلت لتفشيل الاجتماع . وكان ان تم اللقاء وحدث « الصلح » . ولم يعادل حرارة الايدي المتصافحة والدموع التي سالت خلال لقاء الاهالي الا الخشية التي كانت تساور « الزعماء » من تفكك قواعدهم من توحد الجماهير والتقاؤها على هدف واحد . وما كان يدرك رؤساء العائلات أن ما كان قد تبقى من الاحقاد التي تمنع الدموع من أن تنهمر ، وما كان يبعث على القلق سيتحول الى توافق ووئام كلما سارت الجماهير خطوة على طريق الوحدة . ما كانوا يدركون ان الذين لم يتحمسوا الى اللقاء سيكونون فيما بعد أشد المتحمسين اليه . فتضامن الاهالي هو خطر اشد ، وعنده تزول كل الاحقاد .

عاشت القرية على أثر ذلك فترة من الهدوء النسبي كانت بمثابة هدنة سياسية . أمنت مناخا يستطيع الواحد فيه أن يتعرف على الاخر ، مما ادى الى تصدع في التكتلات السابقة ، واختلط الامر ولم يعد بالامكان رؤية دقيقة لوضع الفئات وبالتالي لميزان القوى ولم يكن أي شيء يستدعي حسم أمر هام أو اتخاذ موقف معين ، الى أن أطلت انتخابات سنة ١٩٦٨ حيث تعرضت القرية لحدث سياسي امتحن قدرتها على الالتفاف والتماسك . وكان أن عاد زعماء التكتلات السابقة الى الظهور . وأخذ كل واحد مكانه على بيدر القرية (حيث توجد المدرسة مركز قلم الاقتراع) . وعاد هؤلاء ليمارسوا ادوارهم وبدأوا يبثون الدعايات على أن الصلح لم يكن سوى خرافة وان الوضع لا يزال كما هو عليه . وهكذا لم يكن بامكانهم غير استثارة الرواسب العائلية وتحريك الاحقاد القديمة لجمع ما تبعثر من شتات تكتلاتهم . لكن وجوها جديدة قد أطلت على المسرح ، كانت الاوضاع السابقة تكبت فيها الرغبة الى الظهور . فقد تفسخت وحدة ١٩٦٥ الى أكثر من تكتل ، وعادت الافكار والممارسات السابقة تطرح نفسها من جديد ، عل الولاءات تتوطد وعل ما افقدته احداث سنة ١٩٦٥ تعيده انتخابات سنة ١٩٦٨ . الا أنه لم يكن بالامكان العودة الى الوراء . فقد حدث شيء جديد . وكان أن سقط في صندوق الاقتراع عدد من الوريقات لا تحمل اسم أي من المرشحين ، بل تعين بشكل أولي بعض المشاكل التي يعانيها الجنوبيون . وكانت الوريقات تحمل موقفا جديدا ، حاول أن يتلمس المشكلة وأن يدل عليها وأن يوجه التهمة الى العدو الحقيقي الذي يتخفى وراء لعبة الديمقراطية المزيفة . الا أن المناشدات التي كان يوجهها رؤساء التكتلات للحفاظ على وحدة الصف داخل كل تكتل كانت لا تزال قوية . فكانت المعركة الانتخابية ، معركة تقليدية بقواها وعناصرها وأهدافها . الا أن ثغرة قد فتحت في جدار الذين اعتادوا على جمع تذاكر الهوية وسوق الاهالي الى صندوقة الاقتراع .

« يتبع في العدد القادم »

بمناسبة الضجة حول اعترافات جدي

حلقة جديدة من مسلسل الفضائح تضع النظام كله في قفص الأتهام

■ أسباب كثيرة ومتنوعة تكمن وراء اثارة مسلسل الفضائح الكبرى التي كان النظام بقطاعيه العام والخاص، مسرحا لها خلال السنوات الماضية . ولكن يمكن التأكيد بان « المصلحة العامة » لم تكن ابدا بين هذه الاسباب التي تتراوح ما بين التصادم فيما بين اجنحة النظام ودوافع التنافس والانتقام .. فكل فريق يحاول النيل من خصمه السياسي الذي يشكل عائقا لمصالحه وتقدمه عن طريق نبش فضائحه والتشهير به دون ان ينسى ان يتظاهر بان هدفه من ذلك وطني وعام .. ثم تدور الايام فيحقق كاشف الفضائح اهدافه التي قد تكون سياسية انتخابية أو مالية اقتصادية .. أما موضوع الفضيحة بحد ذاته ، الذي يتناول في بعض الاحيان مبالغ تصل الى عشرات الملايين من الليرات نتيجة استغلال النفوذ وهدر الاموال العامة بشكل اعتباطي ، فلا يثير من جانب الحاكمين من الاهتمام الا ما تتطلبه مستلزمات اللفلفة .

ونشهد اليوم حلقة جديدة من مسلسل الفضائح لا تقتصر اهميتها على كونها تكشف فضائح مالية كبرى تتناول عشرات الملايين ، بل لانها تحكي حكاية ما لا يقل عن عشرة سنة كانت اجهزة الدولة القائمة خلالها (المكتب الثاني) تمارس وسائل العصابات في الارهاب والابتزاز والتسلط على مقدرات المواطنين كما في ظل شريعة الغاب .

موضوع الفضائح هذا يتعلق بمحضر استجواب ادريان جدي رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي الموضوعة عليه اليد ، وصاحب عشرات المشاريع المالية والاقتصادية التي توقفت هي الاخرى عن العمل .

وبالطبع فان اختيار هذا الوقت بالذات حيث يقترب موعد الانتخابات النيابية العامة من جهة ، وحيث يسعى البعض من جهة اخرى في تنفيذ مخططه من اجل تصفية مراكز خصومه السياسيين او تطويعهم في خدمته ، — من اجل كشف هذه القضية الفضيحة ليس صدفة ابدا .. فالمطلوب ليس استعادة الاموال المهدورة ومحاكمة المسؤولين عن « المكتب الثاني » والسياسيين المتواطئين معهم [illegible] مرحلة جديدة من تنفيذ مخطط العهد في تركيز قواعد حكمه على الصعيدين السياسي والاداري بغية تسهيل مهمته في تشكيل لوائح



انتخابية من اعوانه وحلفائه المضمونين تكون قادرة على انزال الهزيمة خصوصا بمرشحي خصومه الشهابيين بعد ان تكون خطة نبش الفضائح التي ضلع فيها هؤلاء الخصوم قد ادت اغراضها .

ان فضيحة المعلومات التي ادلى بها ادريان جدي امام المحقق ، والتي سرب جزء منها الى احدى الصحف ، [illegible]

ونافذون وفقا لمقالة تحمها له المسؤولون في هذا الجهاز . ويضيف جدي بان مجموع المبالغ التي دفعها استجابة لاوامر الجهاز خلال السنوات السابقة بلغت حوالي ١٥ مليون ليرة لبنانية وان مسؤولا كبيرا قبض وحده من هذا المبلغ ٧ ملايين ليرة .

[illegible]

وبالطبع لم يعد سرا ان قضية فضائح البنك الاهلي ليست الوحيدة التي ضلع فيها أركان المكتب الثاني السابقون بمشاركة من العديد من المسؤولين والسياسيين خلال عهد فؤاد شهاب وامتداده عهد شارل حلو . ذلك انه لم تنج مؤسسة اقتصادية او مالية كبرى من مداخلات الجهاز و « ضريبة الخوة » التي كان يفرضها عليها . ويقول بعض المطلعين بان اصابع هذا الجهاز ومداخلاته كانت وراء افلاس العديد من هذه المؤسسات وبينها مصارف وشركات . اما على صعيد ادارات الدولة ولا سيما الوزارات صاحبة الاعتمادات المالية الكبيرة مثل وزارات الاشغال والصحة والموارد المائية والكهربائية فقد كانت مشاريعها تلزم بمعرفة هذا الجهاز وموافقته .

ان الحديث عن الفضائح التي كشف عنها استجواب ادريان جدي [illegible]

بقلم

حسن فخر

هذه الفضائح التي تتناول عشرات الملايين من الليرات فلم تتحرك الدولة باجهزة نيابتها العامة لتوجيه أية تهمة اليهم وهكذا طارت الملايين دون أن ينال المرتكبون أي عقاب ودون أن يخسروا سوى سمعتهم وهي خسارة غير مهمة في حساب أصحاب الملايين الذين يستبيحوا شرفهم وكرامتهم في سبيل جني الارباح ولو بطرق الاحتيال واللصوصية .

ومن هذه الفضائح التي لفلفت رغم الضجة الكبرى التي رافقت اثارتها ورغم اعلان المسؤولين عن عزمهم على انزال العقاب باصحابها ، فضيحة كابل بيروت مرسليا وتوسيع المطار وراديو اوريان والسجن الحديث والميليطاني وكهرباء لبنان (معمل الجية الحراري) واليات قوى الامن الداخلي .. وغيرها

ان مصير الفضيحة التي كشف عنها محضر استجواب ادريان جدي لن يكون بأفضل من مصير الفضائح الاخرى .. فالذين أثاروها سيكتفون بتحقيق أغراضهم الانية ، وهي بالدرجة الاولى اغراض انتخابية تدخل ضمن نطاق اعادة تركيز توازن القوى السياسية الحاكمة خلال هذا العهد على أساس تمكينه من الامساك بجميع خيوط الحكم وازاحة العراقيل والمزعجات من طريقه .

ومهمة ملاحقة الفضائح الكثيرة المثارة — والتي سيستمر مسلسلها — لا يمكن أن تطلب من نظام هو من حيث تركيبه الاجتماعي مسؤول عن جميع ما يجري تحت ظله وما يرتكب في حمايته . موضوعيا أن المطالبة بمحاكمة ابطال الفضائح تعني المطالبة بوضع الالوف من المسؤولين الحاليين والسابقين والنواب والسياسيين والموظفين أصحاب النفذ والمرتزقة في السجون ومصادرة أموالهم وأملاكهم . ولكن هل يعقل أن يحاكم النظام نفسه ؟

ومع ذلك من الواضح أن هذا الصراع الدائر فيما بين فصائل الطبقة الحاكمة ينطوي على جانب ايجابي مهم .. فهو يسهم اسهاما مباشرا وعمليا في تعرية وفضح هذه الطبقة التي لا يمنعها هذا الصراع في داخلها عن الوقوف جبهة واحدة في وجه مصالح وامال الجماهير الشعبية الكادحة ، وعن التصدي بأشد أشكال القمع لنضالاتها السياسية والمطلبية . وهذا الصراع هو ، بالتالي ، مادة أساسية تستطيع القوى التقدمية ، اذا ما توافرت لها قيادات كفوءة وبرامج عمل موضوعية ، أن تستغله لتصعيد النضال من اجل تحقيق التغيير الجذري لهذا النظام الطبقي المتهافت الذي تتسع باستمرار الهوة التي تفصله عن الجماهير .

وجهة نظر

جذور الانحراف

عوامل نشوء وتطور التحريفية المعاصرة

تنشر « الحرية » فيما يلي وجهة نظر حول التحريفية المعاصرة صدرت في « النصير » — نشرة التجمع العراقي الثوري في أوروبا :

فيما يلي تنشر « النصير » مساهمة في النقاش المتسع في الحركة الثورية العربية ومجموع الحركة الثورية العالمية ، حول التيار التحريفي المعاصر في الفكر الماركسي اللينيني ، قدمها رفاق عاملون في الحركة الثورية في العراق .

ان الحركة الثورية العالمية تشهد اليوم مرحلة من الصراع الفكري مماثلة نوعا ما للصراع ضد انحراف الاممية الثانية ، ذلك الصراع الذي قاده لينين . لقد كان ثمة آنذاك أهمية حاسمة لتطوير نظرية الثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا ، وهناك اليوم اهمية حاسمة بنفس الدرجة لضمان استمرار مسيرة الثورة الاشتراكية بعد انتصارها الاولي ، وعدم الرجوع دورة كاملة الى الوراء بعودة البرجوازية من جديد عبر التحريفية .

ان ضمانات استمرار مسيرة الثورة الاشتراكية بعد انتصارها الاولي يجب ان ترسخ في مجرى العمل قبل هذا الانتصار ومن أجله .

ان تطور الفكر الثوري اليوم يأتي بالدرجة الرئيسية عبر الكفاح ضد الفكر التحريفي والسياسة والممارسة التحريفيتين ، والتي تعني التراجع عن الثورة وعن البناء الاشتراكي . وان هذا الكفاح يعالج اولا — ظاهرة التحريفية العالمية المعاصرة وشعاراتها ، وثانيا — جذور وعوامل نشوء الخط التحريفي ، وثالثا — انعكاسات ومواضع التحريفية داخل التنظيم الثوري المعين في البلد المعين ، وتجذير الفكر الثوري .

لقد كانت الدراسة الهامة التي طرحها الحزب الشيوعي العراقي — القيادة المركزية بعنوان « الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة ، مواقف وتجارب » مكرسة كليا تقريبا لمعالجة مظاهر وشعارات التحريفية العالمية ومركزها العالمي ، ويحاول هذا المقال التوسع في بعض النقاط المطروحة هناك ، ومعالجة الجذور التاريخية ، الموضوعية والذاتية ، لظهور التحريفية ، على شكل ملاحظات مطروحة للمناقشة .

و « النصير » ستستمر صفحاتها للنقاش المجدي حول هذه المواضيع ذات الاهمية الحاسمة بالنسبة للوضع الراهن .

مقدمة

نشأت ظاهرة تحريف الفكر الماركسي في ايام الاممية الثانية وقد كانت اللينينية وتعبيرها التنظيمي — السياسي ، البلشفية ، جوابا لها وايذانا بانعزالها السريع عن الحركة الثورية للطبقة العاملة وانحدارها لان تصبح مطية علنية للراسمالية الامبريالية ، كما هو الحال بالنسبة للاحزاب « الاشتراكية » في اوروبا خصوصا . تلك كانت التحريفية القديمة ، والتي كان الحزب المنشفي الروسي احد ممثليها ، والذي كنسته ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في ١٩١٧ مع النظام البرجوازي المنهار .

اننا نتحدث عن التحريفية المعاصرة ، أي التحريفية في الفكر الماركسي — اللينيني ، والتي وأن كانت تلتقي مع التحريفية القديمة في منشئها الطبقي وفي كثير من شعاراتها ، فانها تنطلق من أرضية مختلفة ، بميزان قوى عالمي مختلف ، وفي ظرف انتصار الثورة الاشتراكية في عدد من البلدان ، وتطرح مسائل خاصة بوضعنا الراهن . ان الصراع ضد التحريفية المعاصرة يحمل نفس الاهمية التاريخية للصراع ضد التحريفية القديمة .

ستعالج هذه المقالة عوامل نشوء وتطور التحريفية المعاصرة في أربعة قطاعات من العالم :

— الدول الراسمالية المتقدمة .
— الاتحاد السوفييتي .
— معظم بلدان الديمقراطية الشعبية في أوروبا .
— البلدان المتخلفة .

وقبل الدخول في الموضوع نرى تسجيل ملاحظة حول تطور التحريفية المعاصرة من ظواهر محلية الى ظاهرة عالمية ، وعلاقة ذلك بسياسات الراسمالية العالمية .

ظهرت التحريفية في الفكر الماركسي — اللينيني على شكل ظواهر محلية أولا . ففي الفترة ما بين الحربين العالميتين ظهر الفكر التحريفي التروتسكي داخل الحزب الشيوعي السوفياتي ، غير أن الحزب الشيوعي السوفييتي قد تمكن من تشتيت هذا التيار بعد صراع طويل . وظهر في الولايات المتحدة في حركة براودر (وحل الحزب الشيوعي الامريكي عام ١٩٤٦) وفي أوروبا الغربية كتيارات داخل الاحزاب الشيوعية . غير أن تأثير هذه الحركات ظل محليا ولم يأخذ الطابع العالمي ، حتى في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية عندما أصبحت التحريفية ظاهرة داخل السلطة وليس خارجها ، بعد ارتداد زمرة تيتو في يوغوسلافيا عن المبادىء الماركسية اللينينية . غير أن التحريفية بدأت تأخذ شكلا عالميا ومتطورا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، اذ استغلت قيادتها للحزب الشيوعي السوفييتي وكونه طليعة مجربة للاحزاب الشيوعية ، من أجل ادخال وفرض أفكارها على الاحزاب الاخرى . وبذلك فقد انتقلت التحريفية من طابعها المحلي الضيق الى ظاهرة عالمية ، وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على الفكر الماركسي اللينيني والحركة الثورية العالمية .

لقد كان تطور التحريفية المحلية الى تحريفية عالمية مرتبطا من حيث الاساس ارتباطا تاريخيا بالسياسة والتكتيكات التي استخدمتها الراسمالية في محاربتها للبلدان الاشتراكية . هذه السياسة التي تميزت باستخدام الاساليب الملتوية . وقد حذر لينين من هذا الخطر اذ قال « ان الاساليب الملتوية التي تستخدمها البرجوازية تشكل خطرا علينا وتساعد على ظهور التحريفية » وكان هذا ما حصل فعلا من جانب البرجوازية العالمية .

فبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الرأسمالية العالمية باستعمال أساليب الالغام من داخل دول الديمقراطية الشعبية الناشئة ، اضافة للضغط العام الخارجي المختلف الاشكال : اقتصاديا ، بالحصار الاقتصادي ، وسياسيا بالحرب النفسية والدعائية ونفخ بعبع الشيوعية ، وعسكريا بتكوين الاحلاف العسكرية لمحاصرة الدول الاشتراكية ، والتلويح بخطر القنبلة الذرية ، وخطر الحرب العالمية الجديدة التي ستفني البشرية .

ان هذه الضغوط والتهديدات التي استخدمتها الرأسمالية العالمية قد بدأت تعطي مفعولها تدريجيا . فقد كان المعسكر الاشتراكي ضعيفا ومنهكا بسبب الحرب ، ولم يكن قد طور بعد السلاح الذري ، ولم تكن دول الديمقراطية الشعبية قد رسخت الاسس الاشتراكية في بنائها الاقتصادي . ورغم ان تهديدات الرأسمالية بالحرب العالمية الجديدة لم تتحقق ، بل أخذت شكل حرب محلية كالحرب الكورية مثلا . الا أن الضغط والتهديد الاستعماري العالمي قد ترك تأثيره العميق ، وكانت تلك أحد الاسباب الرئيسية فيما بعد لتطور وتكامل الخط التحريفي ، سواء داخل الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية كفرنسا وايطاليا ، أو داخل المعسكر الاشتراكي نفسه ، وقد ظهر ذلك بوضوح في منتصف الخمسينيات وخصوصا بعد المؤتمر العشرين ، حيث جرى التراجع السريع عن الخط الثوري ووضع « خطر فناء البشرية اذا أشعلت الامبريالية الحرب » كمبرر أساسي لهذا التراجع الذي أصبح شعار التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي عنوانه ، وقد أصبح هذا الشعار أساسا ستراتيجيا من أسس التحريفية العالمية المعاصرة .

١ — خصائص نشوء التحريفية في الدول الرأسمالية المتطورة

بالاضافة لسياسة وضغوط الرأسمالية العالمية ، وهي عامل عالمي لتطور التحريفية ، فقد طرأت على الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية خصائص ساعدت على تطور الفكر التحريفي :

١ — بعد الحرب الثانية ، تقدمت امكانيات التطور الرأسمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة للتغلب على ما دمرته الحرب واستخداما للطاقات التي جندتها الحرب أيضا . وكان هذا التطور سريعا في بعض هذه البلدان كما في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وايطاليا . ان هذا التطور السريع لاعادة البناء الاقتصادي قد ترك طابعا يوحي بأن الرأسمالية قد تخلصت من أزماتها الاقتصادية وانها دخلت عهدا جديدا هو عهد ازدهارها المستمر .

٢ — انتشرت بعد الحرب احتكارات الدولة الرأسمالية حيث بدأت حركة تأميم المؤسسات لصالح الدولة خصوصا تلك التي تهم مجموع الاحتكارات . ان النتيجة الموضوعية لهذه الحركة كانت زيادة استخدام وربط الدولة بالاحتكارات . غير أن حركة التأميمات فسرت من قبل التحريفيين بأنه تحرير للدولة من الاحتكارات ومن المصالح الطبقية ؟ وان هذا التطور سوف يسمح للطبقة العاملة بأن تأخذ السلطة بشكل تدريجي وسلمي من خلال البرلمان !! وبذلك فقد جرى التخلي تماما عن مبدأ الصراع الطبقي العنفي . (على الرغم من ان حركة سيطرة الدولة كانت موجودة حتى في زمن الرفيق لينين ، غير أنها لم تكن بالطابع الذي أخذته بعد الحرب العالمية الثانية .)

٣ — بدأ النظام الاستعماري يرتدي شكلا جديدا بدل شكله الكلاسيكي القديم ، وهذا ما نطلق عليه اليوم بالاستعمار الجديد . ففي الفترة التالية للحرب وبسبب انتصار الاتحاد السوفياتي وجبهة شعوب العالم على الفاشية ، فقد ضعفت مواقع الرأسمالية العالمية ، وبدأت الشعوب المستعمرة تأخذ الاستقلال السياسي واحدة بعد الاخرى . وقد تسارعت هذه العملية بعد انتصار الثورة الصينية الكبرى . غير أن تخلص هذه الشعوب من الخضوع السياسي المباشر الكامل للدول الاستعمارية لم يكن متبوعا باستقلال اقتصادي في معظم الاحيان ، لذلك فقد ظل شكليا ، لان اقتصادها ظل جزءا لا يتجزأ من السوق الرخيصة للرأسمال العالمي ، لكن هذا الشكل الجديد من الخضوع تحت اسم الاستقلال السياسي قد ترك اثره في ظهور أفكار جديدة تدعي أن التعايش السلمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، كالجانب المتطور والغني في العالم ، ضروري لتطوير هذه البلدان المتخلفة . (وكان أول من طرح هذه الفكرة تولياتي) .

٤ — تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحدوث تغييرات هامة في تكوين الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، بثلاثة اتجاهات رئيسية :

أ — بتطور الرأسمالية نحو الاحتكار انتقل الى صفوف الطبقة العاملة جزء من البرجوازية الصغيرة (المالكين المفردين وما شابه) ، ونقلت هذه الفئات افكارها المترددة وأيديولوجية البرجوازية الصغيرة الى الطبقة العاملة .

ب — ان زيادة ارباح الرأسمالية الاحتكارية قد ساعدها على نشر التمايز داخل الطبقة العاملة وتوسيع ارستقراطية الطبقة العاملة ، التي عاشت ونمت على جزء من تلك الارباح ومنها فرزت قيادات للنقابات العمالية تبنتها ورعتها الرأسمالية ، وكانت مركزا لدفع وتطوير الفكر التحريفي بين صفوف العمال .

جـ — تغير النسبة في الصناعة بين عدد العمال والمثقفين (المهندسين والتكنيكيين .. الخ) ، اذ ادى التطور التكنيكي والعلمي والاتمتة لزيادة الحاجة لهؤلاء . وكانت النتيجة صعوبة التمييز بين بعض العمال الماهرين وبين الفئة المثقفة الجديدة ، بسبب تغير ميزة العمل . فلقد تزايدت نسبة العمال العاملين على أجهزة أوتوماتيكية ونصف اوتوماتيكية حديثة ، وأصبحت تشكل نسبة عالية بين صفوف الطبقة العاملة . وبنفس الوقت فان المثقفين التكنيكيين قد

عوامل نشوء وتطور التحريفية المعاصرة

اصبحوا جزءا من هذه الفئة العمالية ، وبذلك نقلوا أفكارهم البرجوازية معهم الى صفوف الطبقة العاملة .

ان هذه التغييرات الاساسية (الموضوعية) المذكورة تشكل العوامل الرئيسية لظهور التحريفية وتطورها داخل صفوف الطبقة العاملة في البلدان الصناعية المتطورة ، في حين لم تستطع هذه الافكار التغلغل بشكل جدي في البلدان المتاخرة اقتصاديا ، أولا – بسبب أن مثل هذه التغييرات في الوتيرة الاقتصادية لم تحدث ، وثانيا – لان النضال الثوري كان واسعا ويتوسع في البلدان المتاخرة بسبب صراعها مع الرأسمالية العالمية ، وتضارب المصالح الاقتصادية بين هذه البلدان المتاخرة والطموحة للتقدم الاقتصادي وبين الاحتكارات العالمية التي تعمل بكل قواها لوقف هذا التقدم .

ان هذا العامل الاخير ، اي حدة الصراع الثوري لم يكن موجودا بالنسبة للحركات الثورية في البلاد الرأسمالية المتطورة . في فترة ما بعد الحرب كانت الحركات الثورية قد بدأت تسير نحو الهدوء والركود وكان الرفيق لينين قد حذر من هذا الوضع فقد قال « أن مرور الثورة في فترة الهدوء يساعد على ظهور الفكر التحريفي بشكل أسرع » . وهذا ما كان قد حدث أيام الاممية الثانية بسبب الركود الحاصل بعد فشل تجربة كومونة باريس .

ونستمر الان في معالجة العوامل (الذاتية هذه المرة) لتطور التحريفية في الدول الرأسمالية المتطورة .

٥ – ان الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، والتي انتهت بتدمير الفاشية جيشا وفكرا قد تميزت بتطور الديمقراطية البرجوازية في البلدان الصناعية المتطورة، وهذا مما خلق جوا سلميا وشرعيا لتطور الحركة الشيوعية في هذه البلدان . وقد ساعد هذا الوضع السلمي على ظهور أفكار امكانية وصول الطبقة العاملة سلميا الى السلطة . ومما ساعد على امرار هذه الافكار بعد الحرب هو أن الاحزاب الشيوعية التي قادت النضال ضد الفاشية في اوروبا قد دخلها العديد من اعداء الفاشية من البرجوازيين الصغار وخاصة المثقفين ، وهؤلاء اصبحوا فيما بعد عاملا هاما في ظهور الافكار التحريفية داخل هذه الاحزاب .

٦ – قال لينين « ان التحريفية تظهر في فترات التغييرات التاريخية الكبرى في المجتمع» وقد كان هذا ما حصل في صفوف الاممية الثانية ، اذ ان الكثير من قادتها لم يعوا التغيير الذي حصل في النظام الرأسمالي ، وتطوره الى مرحلة الاحتكار والاستعمار . ولذلك فقد استمر اولئك القادة يفكرون وكانهم يعيشون في مرحلة سابقة للاستعمار .

وقد حدث هذا ثانية في التغيير الكبير الذي حصل بعد الحرب الثانية ، فان القادة لم يفهموا المتغييرات التي طرأت على النظام الاستعماري نحو مرحلة الاستعمار الجديد ، وتطور احتكار الدولة الرأسمالية ، بل حاولوا تعميم نفس الاسس والقيم المنعكسة في الاستعمار القديم عليها ، وبذلك فقد انزلقوا لنفس المستنقع الذي انزلق فيه قادة الاممية الثانية ، وبداوا يشككون بحتمية تدمير السلطة البرجوازية بالقوة ، وينادون بامكانية تطويرها في ظل الاوضاع الجديدة لتطور الرأسمالية ، وبسبب احتمال تدمير البشرية في حرب عالمية كبرى .

من هذه الاسباب كلها ، يظهر لنا بوضوح بان التحريفية العالمية في البلدان المتطورة صناعيا ، كان لظهورها أسباب موضوعية وذاتية خاصة بها ، وانها لم تقتبس ظهورها من الحزب الشيوعي السوفييتي أو غيره من البلدان الاشتراكية الاوروبية ، بل انها تفاعلت مع الظروف هناك ، وعوامل نشوء التحريفية فيها وتطورت بشكل اتجاه تحريفي واحد في البلدان الاشتراكية المتقدمة صناعيا وفي البلدان الرأسمالية المتطورة .

٢ – خصائص نشوء التحريفية في الاتحاد السوفياتي

كان لظهور التحريفية في الاتحاد السوفييتي عوامل موضوعية خارجية وداخلية ، اضافة للعوامل الذاتية . ان العوامل الموضوعية قد أعطت الامكانيات لظهور الخط التحريفي ، والعوامل الذاتية كانت أساس نجاح هذا الخط فيما بعد . ان هناك ملاحظة هامة يجب التاكيد عليها منذ البداية ، وهي ان ظهور التحريفية في الاتحاد السوفيتي لم يكن نتيجة خطاء شخص واحد ، ولم تتطور نتيجة انحراف شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الاشخاص مهما بلغت قياديتهم ، وان اي تحليل بهذا الاتجاه ليس ماركسيا على الاطلاق .

ان العوامل الخارجية هي ذات العوامل المذكورة سابقا في عرض السياسة الملتوية والضغوط الاستعمارية ، وكذلك عوامل نشوء الرأسمالية في البلدان المتطورة الرأسمالية .

العوامل الموضوعية الداخلية : وهي المرتبطة بالتطور التاريخي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ – بعد استيلاء الطبقة العاملة الروسية على السلطة ، استمر الصراع الطبقي ، واستمرت الطبقات الاخرى كالبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة ، في الريف والمدينة ، تعمل ما في وسعها للرجوع بالمجتمع الجديد الى الوراء وعرقلة تطوره . وبمضي المسيرة الاشتراكية ، بدأت هذه الطبقات تتلاشى اقتصاديا ، غير أن رواسبها في المجتمع الاشتراكي قد استمرت .

لقد كان الانتصار على البرجوازية انتصارا اقتصاديا ، غير متكامل في الفكر (الايديولوجية) ، لذلك فقد عملت ما في وسعها لترسيب وادخال افكارها في المجتمع الجديد . ولما كانت دكتاتورية البروليتاريا قوية ، لم يجرأ البرجوازيون على مهاجمتها علنا ، انما عملوا من الداخل وتحت شعارات اشتراكية ، اي أن النضال ضد الاشتراكية كان يجري تحت غطاء اشتراكي . ان رواسب الطبقات القديمة هذه كانت أساسا أوليا لانتشار الفكر التحريفي .

٢ – ورث النظام السوفييتي الجديد من النظام القيصري الزائل تاخر روسيا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي ، وجهازا بيروقراطيا دكتاتوريا بنته القيصرية لعهود . وعلى الرغم من أن الدولة السوفييتية قد ازالت الكثير من هذه الرواسب ، غير أنها ورثت بعضها ، وخاصة اسلوب العمل والادارة البيروقراطية . وقد كانت البيروقراطية احدى الاسس التي نهض عليها الفكر التحريفي .

٣ – ان انتصار الاشتراكية في بلد واحد نتج في اعتماد الدولة السوفييتية على نفسها كليا ، منعزلة اقتصاديا عن الدول الاخرى فترة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية . لقد فشلت الحركات الثورية ، التي كان يعمل لها الشيوعيون في أوروبا الغربية والشرقية ، كما في المجر والمانيا مثلا ، وبقي الاتحاد السوفييتي محاصرا بعالم رأسمالي. وقد فرض ذلك واجبا رئيسيا على الشعب السوفييتي هو التقدم الاقتصادي للحاق بالدول الرأسمالية المتطورة ، ولكي يكون بدرجة من القوة تمكنه من الصمود وعدم الاستسلام للرأسمالية العالمية ، ومرتبطة بذلك قضية بناء جيش دفاعي حديث مزود بالتكنيك الحديث . لذلك لم يتمكن الاتحاد السوفييتي في تلك الظروف ان يهتم بجميع المشاكل التي كانت تواجهه وخاصة الصراع الايديولوجي مع بقايا البرجوازية الصغيرة، والصراع ضد بقايا القيصرية والتاخر .

وقد نبه الرفيق لينين الى هذه المسالة وقال « من الطبيعي خلال تطور الثورة البروليتارية ان نحارب مشكلة اكثر من غيرها لعدم امكاننا التركيز على جميع المشاكل وحلها في آن واحد » . ان عدم التناسق هذا في حل المشاكل قد جعل الحزب يركز على القضية الاولى – اي البناء الاقتصادي وبناء الجيش الحديث – على حساب المشاكل الاخرى وهو ما كان فيما بعد احد اسس تطور الفكر التحريفي .

٤ – بعد الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، كان الاتحاد السوفييتي قد أنهى بناء القاعدة الاقتصادية للاشتراكية ، ودخل مرحلة البناء الكامل للاشتراكية من اجل الانتقال الى الشيوعية . وفي هذه الفترة ظهرت مشاكل جديدة مرتبطة بتعميق الثورة الاشتراكية . ولقد كان من الضروري الدخول باسرع وقت في مرحلة تطوير البناء الفوقي للمجتمع ، وكان لا بد من احداث تغييرات في القيادات وكان هذا يشمل النضال ضد الفئةالبيروقراطية الجديدة التي نشأت في قيادة الحزب والدولة. غير أن هذا التغيير لم يحدث ، واستمر الاهتمام بالبناء الاقتصادي ، ولم يتم الكشف عن هذه النواقص التي استمرت في التعمق داخل بناء المجتمع الاشتراكي .

ان هذه العوامل الموضوعية ، الخارجية والداخلية ، قد أعطت الامكانيات – كما قلنا – لظهور الفكر التحريفي. وننتقل الان لمعالجة العوامل الذاتية ، التي كانت أساس نجاح هذا الفكر . وهذه العوامل هي المرتبطة بتطور قيادات الحزب والدولة في ظل هذه الظروف ، وكذلك تطور وعي الطبقة العاملة والفلاحين .

٥ – بوفاة لينين فقد الاتحاد السوفييتي قائدا عبقريا لم يستطع ان يعوض عنه . اذ أن القيادة السوفييتية الجديدة كانت تنقصها خبرات وامكانيات الرفيق لينين وقابلياته على تحليل النواقص والثغرات .

٦– وتميزت القيادة السوفييتية الجديدة بابراز دور الفرد على عكس ما كان الرفيق لينين يقوم به . وبذلك فان أخطاء ونواقص الفرد كانت تؤدي لان تصبح وبالا على الحزب كله . وهكذا فان ميول الرفيق ستالين الذاتية نحو الفردية في مجمل عمله وخاصة في نهاية الثلاثينيات والفترة التي تلتها قد تركت تاثيرها الكبير على مجمل تطور الحزب.

٧ – لعبت الظروف الموضوعية المذكورة أعلاه ، وكذلك نجاح قادة الحزب في محاربة الميول التحريفية داخله كالخط التروتسكي وبخارين .. الخ ، وتصفيتها بنجاح اعتمادا على قواعد الحزب ، في ان تتطور ثقة القواعد بالقيادة لدرجة كبيرة . وقد زاد في هذه الثقة لحد كبير انتصار شعوب الاتحاد السوفييتي تحت قيادة الحزب على الفاشية. وكان لذلك نتائج عكسية اذ ظهر لدى القيادة السوفييتية في الحزب والدولة غرور الانتصار والعظمة . ان الانتصارات والنجاحات الكبرى للاتحاد السوفييتي قد أولدت لدى القيادة أيضا شعور بالاحقية في التمتع بالامتيازات كتعويض وجائزة لتضحياتهم وانتصاراتهم ، كل هذه أسباب عنت بدأ فقدان العديد من العناصر القيادية في الحزب والدولة لثوريتهم .

٨ – ان الانتصارات التي حققها الشعب والحزب السوفييتي في البناء الاشتراكي والقضاء على الاعداء الداخليين والميول التحريفية في المرحلة الاولى ، والانتصار على الفاشية فيما بعد ، قد صورت خطا باسم القيادة ، في الوقت الذي كان مفروضا ان تربط باسم صانعيها الاصليين ، الجماهير والحزب. وبدات الجماهير تفقد الثقة بنفسها وتربط نفسها اكثر فاكثر بقيادة الحزب ، متحولة من اداة تفكير وعمل الى اداة تنفيذ فقط ، تاركة للقيادة وحدها التفكير والتخطيط لها ، منقادة لها بطاعة عمياء . ان ثقة الجماهير بالقيادة، والتي غذتها التربية الجماهيرية الخاطئة ، قد تحولت الى تصور بان القيادة لا تخطيء، أي أن الجماهير قد تخلت عن حق النقد والتحليل والمراقبة .

٩ – كان للخطة الاقتصادية الجديدة (النيب) التي خطها الرفيق لينين وقيادة الحزب في زمنه لمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، والتي اكد الرفيق لينين كونها جزءا من المرحلة الرأسمالية باعتبارها شكلا من اشكال رأسمالية الدولة ، كان لها سلبيتها في البناء الاشتراكي . فبعد فترة ، كان من المفروض ان تنتهي هذه المرحلة سريعا بكل الثغرات المرتبطة بها والمؤثرة سلبيا على عملية البناء الاشتراكي . غير أن القيادة الجديدة بعد وفاة الرفيق لينين لم تع هذه النواقص واعتبرت النيب جزءا من مرحلة البناء الاشتراكي ذاته . وكانت اهم هذه النواقص – الحافز المادي واهميته في دفع بعض المترددين من البرجوازية الصغيرة والمثقفين لخدمة الطبقة العاملة ، ومسالة التفريق بين العمل الذهني والعمل اليدوي . فلقد استمر الحافز المادي كاساس في تطور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي على الرغم من التاكيد في فترة قيادة الرفيق ستالين على الحافز المعنوي . كما أن التفريق بين العمل الذهني واليدوي لم يقض عليه ، بل على العكس من ذلك استمر في التوسع ، كما أن نظام التعليم ككل ، وخصوصا في التعليم العالي كان متوجها نحو ادامة هذه الفروق .

١٠ – ان ثقل المهام الملقاة على عاتق الحزب ، وصعوبة الظروف التي احاطت بالبناء الاشتراكي ، والظروف التي بيناها أعلاه قد تركت أثرها الكبير على مجمل بناء الجهاز الحكومي والحزبي والقيادات النقابية للعمال والفلاحين على أسس غير صحيحة ، وانتجت قيادات بيروقراطية .

فمنذ بدأ تكوين الجهاز الحكومي لم يجر هذا التكوين بشكل ديمقراطي ، اي بطريقة انتخاب المسؤولين واختبار امكانياتهم من قبل القواعد ، بل سار على أساس التعيين من الاعلى من قبل القيادات العليا . واستمر هذا الاتجاه في تسيير أجهزة الدولة يتطور بشكله الخاطيء هذا شيئا فشيئا حتى أصبحت الكوادر السفلى والمتوسطة في أجهزة الدولة تعمل لا من أجل مصلحة الجماهير مباشرة أو خوفا منها ، وانما من أجل ارضاء واقناع الكوادر العليا والقيادات التي عينتها ، وذلك لكي تستطيع الاحتفاظ بمناصبها الادارية والارتفاع الى مناصب ادارية أعلى . وبذلك فقد بدات هذه الكوادر ، ومجمل الجهاز الاداري ينعزل تدريجيا عن الجماهير ، ولم يكن يربطه بالجماهير الا خوف هذه العناصر من القيادات العليا التي كانت في الفترة الاولى من البناء الاشتراكي ذات ارتباطات فكرية وطبقية بالجماهير .

غير أن هذا الوضع الشاذ قد بدأ يفكك ارتباط القواعد والجماهير بالكوادر العليا شيئا فشيئا أي أن هذا الشكل من بناء الجهاز الاداري قد افقد بشكل تام تقريبا ، بعد فترة ، ارتباط الجماهير والقواعد بالقيادات المختلفة . وعلى الرغم من هذا الانفصام بين الكوادر العليا والجماهير كان يختلف من فترة لاخرى ، الا أنه أصبح الطابع المميز العام لجهاز الدولة والادارات .

والعامل المساعد الاخر على هذا الانفصام هو أن جهاز الدولة قد أخذ يعتمد على المثقفين البرجوازيين القدامى والجدد الذين استغلوا ثغرات مرحلة النيب ، وبدلا من أن يضعوا انفسهم في خدمة الجهاز الاداري للبروليتاريا المنتصرة ، بدأوا يسيطرون عليه ويحولونه لخدمتهم . ان امتلاء مناصب من الدرجة الثانية من الاهمية ، وحتى من الدرجة الاولى بعناصر من هذا النوع نتج عنه أنهم كانوا قادرين على العمل لتوسيع الشقة بين الجماهير وقيادات الحزب العليا ، من أجل التغطية على تصرفاتهم واستغلال مناصبهم لمصالح الشخصية . وبذلك فقد أصبح الطابع العام للجهاز الحكومي طابعا بيروقراطيا بعيدا عن الجماهير الكادحة .

ان تركيب الجهاز الحزبي كان يتطور مختلفا بعض الشيء عن تطور الجهاز الحكومي ، اذ أن مبدأ الانتخابات ظل ساريا كمبدأ أساسي . غير أن وجود العديد من العناصر الحزبية داخل الجهاز الاداري قد جعلها تأخذ الطابع البيروقراطي في عملها الحزبي ناقلة ظروف العمل الاداري اليه . هذا اضافة الى الخروقات في الديمقراطية داخل الحزب والتي لم تكن تعالج بشكل صحيح في اغلب الاحيان ، مما جعل هذا الجهاز ياخذ الطابع البيروقراطي هو أيضا بصورة تدريجية .

ان هذا الطابع العام في بناء جهازي الحكومة والحزب والعوامل المذكورة سابقا جعل هذه الاجهزة أدوات طيعة للقيادات الحكومية والحزبية ، وأضعف بشكل خطير رقابة القواعد الحزبية والجماهيرية عليها ، كما أنها أعطت أيضا مردودها العكسي على الجماهير اذ جعلها تعتبره ، خطا ، أسلوبا طبيعيا في الادارة وجزءا من حياتها اليومية . وبذلك فقد أصبح موقف هذا الجهاز من الجماهير والطبقة العاملة يتوقف على موقف القيادات الحزبية والحكومية . فعندما كانت هذه القيادات العليا في فترة قيادة الرفيق ستالين تعمل ضمن الخط الاشتراكي مع هذه النواقص الكثيرة ، كان الجهاز يسير أيضا ضمن هذا الخط . غير انه بتغير خط القيادات بعد المؤتمر العشرين نحو خط تحريفي ، تحول هذا الجهاز بشكل اوتوماتيكي الى خدمة الخط الجديد ، ولذلك فان القيادة الجديدة وخطها الجديد ، ليس فقط لم يلق اية مقاومة من قبل العناصر الحزبيةوالحكومية الوسطية بل قوبل بحماس ومساعدة على تسييره انطلاقا من المصالح الاقتصادية الضيقة لتلك الفئات . أما الجماهير فانها لم تع هذا التغيير الاساسي ، والانحراف التدريجي عن المبادىء الماركسية اللينينية ، لانها قد تعودت – كما ذكرنا – على التنفيذ وليس التفكير والمراقبة ، ومعتمدة على الثقة العظيمة بقيادة الحزب . وهذه الميزة هي ما استغلته القيادة الجديدة في فترة الاعداد للمؤتمر العشرين وما بعده من أجل تسيير الجماهير في خطها التحريفي الجديد والمتكامل شيئا فشيئا .

ان الظروف التي أشرنا اليها سابقاوالطريقة الخاطئة البعيدة عن الاسس اللينينية في الحياة الحزبية الداخلية وبناء الجهاز الحكومي قد جعل هذه الفئة البيروقراطية الجديدة تتحول الى فئة مسيرة للحزب والشعب ، بعد أن كانت تسير ضمن خط الحزب والشعب الذي كان خطا اشتراكيا بمحتواه العام في فترة قيادة الرفيق ستالين .

لقد أصبحت هذه الفئة الجديدة هي القيادة الجديدة المسيرة لكل شيء ، لا من أجل مصالح العمال والفلاحين ، وانما من أجل مصالحها الذاتية . وبذلك تحولت هذه القيادات الحزبية والحكومية والنقابية والاقتصادية الى فئة برجوازية صغيرة من نوع جديد ، تعتاش على فائض القيمة الناتج من عمل العمال والفلاحين السوفييت ، واصبحت بكل معنى الكلمة مستغلة لهم من أجل مصالحها الطبقية المتنامية ، وبذلك فقد انفصلت نهائيا عن العمال والفلاحين وجميع الكادحين السوفييت .

(ورغم ان سيطرة هذه الفئة الجديدة على القيادة وانحرافها عن الخط الاشتراكي جاء بشكل عام دون مقاومة تذكر ، وان اعدادا من الماركسيين اللينينيين قد ابعدوا وعزلوا بيسر كبير ، فان مجموعة من التناقضات والضغوط تستمر بالاحاطة بهذه القيادة المنحرفة ، البرجوازية الصغيرة الجديدة والمارة بتجربة جديدة بدون خبرة تاريخية ، وهذه الضغوط تجعل مسيرتها متعرجة في التراجع عن الخط الاشتراكي والثوري في جميع المجالات . ان قطاعا من التحريفيين يكون أكثر تحفظا وتخوفا من الاسراع في التراجعات ، ويحرص على صبغ كل عملية بالصبغة الماركسية اللينينية بعد تشويهها ، في حين نرى من الجانب الاخر أن فئة المثقفين الجدد ، وبضمنهم قطاع من طلبة الجامعات والكوادر الفنية ، تضغط بشدة للسير باسرع ما يكون لبعث القيم والاساليب والامتيازات البرجوازية والتخلي عن الماركسية اللينينية علنا . لكن هذه الضغوط كلها هي في معسكر واحد هو معسكر الخط التحريفي وداخل فئة واحدة ، هي المثلة لهذا الخط) .

– البقية في العدد القادم –

بيان سياسي لحزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية ٢

(نوالي في هذا العدد نشر الجزء الثاني والاخير من البيان السياسي الذي أصدره حزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية) :

أما من الناحية التنظيمية فقد انعدمت الاتصالات الحزبية وشلت منظمات وجمدت مناطق باكملها وحلت الكثير من الهيئات وتكتلت بعضها لصالح احد القياديين أو غيره، ولم يبق هناك مكان للمحاسبة والانتقاد ، بحيث بادر بعض القياديين الى القيام بنشاط فردي لجر بعض القواعد عن طريق استعمال النفوذ العشائري ، ومن جراء قطع العلاقات التنظيمية ضاعت المفاهيم السياسية ، واصبح كل عضو يعمل حسب مداركه ونظرته لبيان موقف الحزب من الاحداث ، حتى ان التناقض كان يحصل بين يوم واخر بالنسبة الى العلاقة والمواقف مع الاحزاب الاخرى .

أمام هذه الانتكاسة المريرة التي حلت بالبارتي تحركت العناصر المنحرفة والانتهازية لاستغلال الظروف المحيطة وحاولت ضرب البقية من منظمات القواعد الحزبية وجرها وراءها حسب مصالحها الذاتية المعادية لمصالح الشعب الكردي ، ولا يفوتنا في هذا المجال أبدا ادراك دور الرجعية والشوفينية العربية واجهزة مخابراتها وأساليبها في دفع عناصرها الى الامام .

وفي الوقت المناسب وفي غمار هذه الاحداث كانت طلائع ثورية من قاعدة الحزب تتبع سير الاحداث ومجراها ، وعلمت المصير المحتوم الذي سينتهي اليه الحزب ، وبسرعة تحركت القاعدة وتحققت صلات بين ممثلي الفروع خاصة بين طلائعها التقدمية الواعية ، وتوالت الاجتماعات والاتصالات التي مهدت الى عقد كونفرانس اب سنة ١٩٦٥ .

٣ – مرحلة التحول النوعي في البارتي خلال الكونفرانس الخامس في اب سنة ١٩٦٥ .

والذي كان بحق منطلق الفكر اليساري والتحول النوعي للحزب في ايديولوجيته وخطوطه السياسية والتنظيمية والنضالية ، تغييرا جذريا لفكر الحزب وانقاذه من الضياع والانحراف .

لقد واجه الكونفرانس رغم خطورة الوضع وهزالة التنظيمات الباقية والامكانيات المحدودة جدا ، الواقع الحزبي وقضية الشعب الكردي بصورة جديدة واقعية . ولاول مرة في تاريخ البارتي ، حلل الكونفرانس الحزبي بطريقة علمية كل مشاكل الصراعات الموجودة في الحزب ، وجذورها ، واسبابها ، وعناصرها ، وربط هذه بضوء ظروف المجتمع السوري من جهة وظروف المنطقة من جهة اخرى .

لقد حمل الكونفرانس القيادات القديمة اليمينية مسؤولية كل هذه الاخطاء والجرائم المرتكبة بحق الشعب الكردي وكيف أنها لم تكن في مستوى الاحداث وفشلها الذريع بحكم طبيعة تكوينها .

كما أوضح الحقيقة الجازمة التي كانت غامضة أمام قاعدة الحزب حتى ذلك الوقت ، وهي ان جميع الصراعات ، والتكتلات ، والخلافات الناشبة ، والتي اكتسبت الصفات الفردية والشخصية تعود بالاساس الى وجود اتجاهين ضمن البارتي لهما جذورهما العميقة المتعلقة بنشوء البارتي وتكوينه الاجتماعي وظروف الحركة الكردية عامة ، وموقف القيادة القديمة باغلبيتها الفكرية والطبقية ، ضد افكار قاعدة الحزب ومصلحة الجماهير الكردية الكادحة ، ورفع الكونفرانس عاليا الشعار اليساري الذي عبر بحق عن متطلبات واماني جماهير القاعدة، وحدده التكوين الاجتماعي للحزب ، وخطوطه الايديولوجية وفتح بذلك منفذ نجاة الحزب من الانحلال والضياع .

وقد لاقت مرحلة ما قبل الكونفرانس المزيد من الاحداث الدولية والكردية والداخلية ، حيث نشبت الثورة في كردستان العراق ، ومر الوقت لصالح المسألة الكردية ، وتعرضت حكومات المنطقة الى انقلابات واصدرت ولاول مرة في تاريخ سورية قوانين التاميم ، ونفذت خطوات هامة من قانون الاصلاح الزراعي ، وشهدت المنطقة نشاطات كبرى للمنظمات النقابية والشعبية ، كل ذلك والجماهير الكردية ليست ببعيدة عن هذه التطورات ، خاصة وان قسما كبيرا من قواعد البارتي كانوا من الفلاحين وفقراء الريف ، وبعد أن ادت تلك الصراعات والتكتلات داخل الحزب الى نوع من الجمود لم يكن امام الاكثرية الساحقة من قواعد الحزب الا طريقين :

١ – اما ترك الحزب هكذا فريسة بين انياب البرجوازية الكردية والتي كان همها الوحيد وصول الحزب الى ما وصل اليه ومن ثم افراغه من كل الفئات الثورية وتحويله على مر الزمن الى جمعية اصلاحية .

٢ – أو العمل على انقاذ الحزب أو بالاحرى جمع الطاقات الثورية المنتشرة في القاعدة وطرح ايديولوجيتها ومن ثم التصارع مع ذلك الواقع البالد الفاسد .

لقد كان المسار الجديد الذي سلكه التيار

بيان سياسي لحزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية

الثوري اليساري منذ كونفرانس اب ١٩٦٥ ، نابعا من متطلبات موضوعية لتلك المرحلة ، وحاجات الجماهير الكردية ومستواه الفكري ، وردا عمليا مصادما للتيار اليميني الانهزامي المساوم ، ان اقل ما يمكن القول عنه انه ادى واجبه في مرحلة معينة من تاريخ الحزب ، وأعاد اليه وجهه الحقيقي الساطع ، على سلامة حزبها وأدخل الحزب في نفوس الفلاحين والفئات المشردة من الريف ، ومزج المطاليب القومية بالقضايا الاجتماعية ، خاصة وأصبح طرفا في الصراع على الارض ، وبعد عام ١٩٦٥ اتخذ الصراع طابعا جديدا وتبلورت بعض مواد ذلك الصراع منها ما هو متعلق بالحزب وماهيته ، وتكوينه الاجتماعي ، واية طبقةاجتماعية يمثل ، ومنها تتعلق بأهداف الحزب القريبة والبعيدة ، وأي منطلق يستند اليه الحزب شعب كردي في سورية ، أم أقلية قومية ، ثم مسالة العلاقة والموقف من الحكومات المتعاقبة في سورية . ونتيجة لهذا فقد وقف حزبنا مع جماهيره مدافعا وعاملا بكل قواه لتحقيق مطالبها ووقفاليمين في واد اخر بعيدا عن مواقع الشعب الكردي وأمانيه ان كان على الصعيد القومي أو الطبقي حيث هما الان متكاملان ويهددان رقاب ابناء شعبنا بابشع صور الاضطهاد .

فمن ناحية المطاليب الطبقية تخلى اليمين عن قضايا الفلاح الكردي نهائيا ولم يتضامن معه حتى في محاربة مشروع الحزام العربي والتهجير ، ومن ناحية المطاليب القومية لم يطالب اليمين ولم يعمل في يوم من الايام من أجل حقوق الشعب الكردي القومية ، ولم تتعد شعاراته اللفظية النواحي الثقافية كأية اقلية اخرى في سورية كالارمن مثلا .. ومع موقفه هذا فلم يترك فرصة الا وتنازل فيها للحكام والاداريين ولم يمر وقت الا وتخللته مقابلات واجتماعات وفي تلك الظروف العصيبة التي كان يعيشها ابناء شعبنا فلاحينا هذا ما عدا التي لم يكشف النقاب عنها حتى الان ، وبات من الواضح أن الشوفينية العربية في سورية تريد نوعا من طراز اليمين وتعمل على تقوية اتجاه كهذا كبديل للبارتي .

ان تشكيل كونفرانس اب والمكون من قاعدة الحزب لقيادة مرحلية من هذه القاعدة دليل قاطع على صلابة قواعد الحزب وثوريتها ، واشارة صريحة الى وجود مكامن زاخرة بالقوة والاندفاع الثوريين مكنت قواعد الحزب الكادحة من قيادة النضال وتقييم القيادة القديمة ، ورسم خطوط فكرية وسياسية لنضال المستقبل ، وبالرغم من النواقص والسلبيات والتجارب القليلة وثقل القوة المضادة ، ودبلوماسية رؤوس اليمين ومناوراته المتلاحقة ، محاولاته الكثيرة رغم كل ذلك فقد صمدت ارادة القاعدة وأحدثت التغيير الثوري ، وأوصلت سفينة الحزب الى شاطيء السلام .

المؤتمر الاول للحزب عام ١٩٦٦ :

لقد عملت القيادة المرحلية المنبثقة من الكونفرانس الخامس في ظرف عام واحد بتحضير مشروع المنهاج والنظام الداخلي ، وعملت على ايجاد التشكيلات التنظيمية خاصة بين صفوف الفلاحين والعمال ، وبذلت جهودا كبيرة لتطهير الحزب ومن اجل عقد المؤتمر الحزبي الاول عام ١٩٦٦ حيث حضره ممثلون عن كافة قواعد الحزب .

لقد جاء المؤتمر الحزبي الاول تتويجا لشرعية الحزب ووجوده الواقعي ، ووضع المنهاج والنظام الداخلي وحددت الاسس الفكرية والسياسية لنضال الحزب وتكوينه الاجتماعي ، لقد رسم المؤتمر خطا فكريا واضحا للحزب حيث أكد على ضوء التطور الذي حدث للمجتمع السوري وبروز الصراعات الطبقية بين الاقطاع والفلاحين ، ورأس المال والعمال ، وتأثر المجتمع الكردي السوري بهذا الواقع وتلك التحولات ، لكونه جزءا من المجتمع العربي السوري ، وعلى ضوء ذلك أكد المؤتمر أن البارتي يناضل من أجل حقوق الشعب الكردي القومية ، ومن أجل مصالح طبقات معينة ، والتي تشكل الغالبية العظمى من الشعب الكردي وهم الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون ، والسير على هدى النظرية العلمية : ومن ناحية أخرى فقد أعلن المؤتمر عن ايمانه بالاشتراكية العلمية ودورها في حل كافة المشاكل القومية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية الاخرى ، لذا يجب التعاون مع سائر القوى التي تناضل في هذا الاتجاه ومساندة الجهود الرامية لتطبيق النظام الاشتراكي العلمي ، وحدد المؤتمر مطاليب الشعب الكردي بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية ضمن الادارة المحلية على أساس الوحدات القومية .

٤ – مرحلة النضال بعد مؤتمر سنة ١٩٦٦ وحتى انعقاد المؤتمر الوطني الاول عام ١٩٧٠ .

استطاع الحزب ان يقف في وجه المخططات الشوفينية بعد أن حدد أيديولوجيته ورسم برنامجه السياسي وحدد مطاليبه ، وعمل لتأمين الحقوق القومية والطبقية للشعب الكردي ، كما ناضل في سبيل الغاء المخططات الرجعية في المجالين النظري والعملي التي تطبق بحق شعبنا المضطهد كمشروع الاحصاء الرجعي عام ١٩٦٢ والذي جرد بموجبه مائة الف مواطن كردي من الجنسية السورية ، وحرموا من حقهم في العلم والعمل والانتفاع من قانون الاصلاح الزراعي .

كما أنه حارب مشروع الحزام العربي الرجعي بكل امكانياته والذي يستهدف الى تهجير الفلاحين الاكراد من قراهم الى خارج الحدود ، وتفريغ الحدود منهم بطول ٣٧٥ كم وعرض ١٥ كم بموازاة الحدود السورية التركية العراقية المشتركة ، او نقلهم الى مناطق نائية بعيدة كل البعد عن مصدر الرزق والعيش . كذلك تمكن الحزب من ايجاد لجان فلاحية وعمالية مهمتها الاشراف على شؤون الطبقات الكادحة وتطويرها . واقام البارتي علاقات جيدة مع بعض الاحزاب والقوى التقدمية في البلاد في سبيل تقدم سورية ، كما أقام علاقات مع عدد من الاحزاب والقوى العربية التقدمية خاصة مع طلائع الثورة الفلسطينية . وقد قام البارتي بنشر الفكر اليساري الثوري بين الجماهير الكردية وأوضح لها الارتباط المصيري بين الجماهير العربية والكردية الكادحة في سورية ، كما عمل على زيادة وتمتين العلاقة مع بعض الحركات الكردية التقدمية والديمقراطية .

في عام ١٩٦٩ عقد البارتي مؤتمره الثاني :

حيث عدل في هذا المؤتمر المنهاج والنظام الداخلي وقام بتطهير الحزب بدفعة أخرى من العناصر المعادية للفكر اليساري ، ومن بينها سكرتير الحزب السابق ، كما عمل على تطوير المفاهيم الحزبية بتثقيف الاعضاء وبتعميق بنية الحزب الطبقية ، وباختصار فقد استطاع الحزب أن يلعب دورا قويا في المجالات الفكرية والسياسية والتنظيمية ، والتي اكدتها ودفعتها نحو التطور كافة الكونفرانسات ، السادس سنة ١٩٦٨ ، السابع ١٩٦٩ ، الثامن ١٩٧٠ ، بحيث كانت جميع هذه الكونفرانسات ، والمؤتمر الثاني تعميقا للفكر اليساري وتأكيدا للنضال من اجل مصلحة الوطن السوري ، والشعب الكردي بصورة عامة ، والطبقات الكادحة بصورة خاصة .

٥ – فترة انعقاد المؤتمر الوطني الاول في عام ١٩٧٠ واستمرار الحزب في طريقه الثوري اليساري المستقل .

حول مشروع الوحدة :

على ضوء نتائج تطور الاحداث في منطقة الشرق الاوسط عامة وسوريا خاصة ، طرح مشروع الوحدة بين اليمين واليسار لمواجهة متطلبات هذه المرحلة من قبل « جهات وطنية معروفة بوطنيتها » . ووافقنا على هذا المشروع نتيجة ظروف خاصة كانت تفرض نفسها على الحزب ، وبالرغم من السلبيات التي تنبع عن مشروع فوري غير مدروس ، اذ من الواضح أن أي مشروع وحدة أو جبهة وطنية لا يمكن أن يتم الا حسب متطلبات المرحلة التي تمر بها الحركة الثورية ، وبعد دراسة لجوانبها السلبية والايجابية والمكاسب الممكن تحقيقها من هذه الوحدة او الجبهة مع وضع حد أدنى فكري وسياسي وتنظيمي وفترة زمنية كافية للعمل .

ان الوحدة خطط لها لكي تتم بين شقي الحزب الحاملين لايديولوجيتين مختلفتين اليسار والحامل لايديولوجية الطبقة الكادحة واليمين الحامل لايديولوجية البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، والحياد الممثل للرجعية الكردية والافكار الفوضوية والمتخفي تحت ستار الوطنية .

أما أن تكون الوحدة بهذا الشكل غير المدروس ، لا بد وأن تلاقي النتيجة الحتمية وهي الفشل نتيجة للفئات والطبقات المختلفة المصالح التي ستتكون منها ، ان الجمع بين هذه المتناقضات المختلفة لا يتم كما ذكرنا الا حسب متطلبات المرحلة التي تمر بها الحركة الكردية عامة ، ومدى المكاسب الممكن تحقيقها ، والعمل ضمن برنامج فكري وسياسي وتنظيمي واضح يحقق تلك المكاسب ، او أن يكون هناك خطرا خارجيا يضر بمصالح هذه الطبقات جميعها ويحتم عليها الوحدة « من الواقع الكردي في سورية نجد ان الطبقات الوحيدة التي تتعرض للخطر المباشر ولها مصلحة في النضال لتغيير واقعها المضطهد والاستمرار في النضال هي الطبقات الكادحة» .

اذا كان هذا هو المتوقع فلماذا وافقت قيادة البارتي اليساري على الوحدة بالرغم من ان هذا ، يخرجها عن خطها اليساري الثوري ويوجه ضربة قاسية للحزب من جراء هذا الموقف الخاطيء ومن أهم تلك الاسباب التي يمكننا ذكرها ما يلي :

١ – عوامل خارجية صرفة ..

٢ – نتيجة لظروف المرحلة التي يمر بها شعبنا ، ونتيجة للظروف الخاصة ، وتقديرا منا لهذه المرحلة ووجود حملات الاضطهاد ضد شعبنا .

٣ – عدم النضوج الكامل لايديولوجية الحزب ، والتي فتحت ثغرة للعناصر الانتهازية لكي تلعب دورها وتفرض نفسها .

٤ – ان عدم النضوج الايديولوجي الكامل قد أظهر النزعة الاصلاحية لدى بعض العناصر القيادية والعائدة الى رواسب من تكوينات الحزب وايديولوجية القيادة قبل كونفرانس ١٩٦٥ .

٥ – تحليلاتنا الخاطئة في نتائجها التي كنا نامل أن يسفر عنها المؤتمر الوطني الاول ومشروع الوحدة بحيث اننا حللنا طبيعة تلك القوى التي ستتحد معها واعطيناها حقها الكافي ، وتناسينا مواقفها السابقة المتخاذلة من قضية شعبنا ، وطبيعة تكوينها البرجوازي وايديولوجيتها التي تعمل من خلالها لتحقيق مصالحها ومآربها ، مثل كافة القوى البرجوازية في العالم .

٦ – مواقفنا المخلصة والهادفة الى تحقيق مكاسب لشعبنا عن طريق الوحدة الوطنية في هذه المرحلة ، بالرغم من كل نواقصها ، اذا كانت تلك الجهات ترغب فعليا الوحدة ومن أجل المصلحة الوطنية .

٧ – رغبة منا في تطويق المخططاتالرجعية التي تطبق بحق شعبنا ، وازالة الاضطهاد القومي والطبقي بجميع اشكاله .

انعقد المؤتمر الوطني الاول بهدف توحيد شقي الحزب ، وخرج بقرارات منها :

أ – تعيين قيادة مرحلية تتالف من اليسار واليمين والحياد مهمتها توحيد شقي الحزب .

ب – وضع برنامج سياسي مرحلي مهتديا ببرنامج اليسار وينطلق من وجود شعب كردي في سورية وليس اقلية قوميه كما يدعي اليمين .

جـ – الابقاء على جريدة « دنكى كرد » « لسان حال اللجنة المركزية للبارتي اليساري » كلسان حال القيادة المرحلية ، والابقاء على شعاراتها الثورية واليسارية .

د – تجميد قيادة اليمين السابقة عن العمل حتى المؤتمر القادم والمقرر عقده خلال سنة ، واشتراك اغلبية اعضاء القيادة اليسارية في القيادة المرحلية .

نتيجة لوجود هذه القوى الطبقية ذات الايديولوجيات المتباينة ، كان لا بد وان تكون هناك نظرة مختلفة لموضوع الوحدة والهدف الذي تمت من اجله .

١ – موقف اليمين من الوحدة :

ان طبيعة تكوين اليمين وخاصة قيادته من العناصر البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، والمواقف المعروفة التي وقفها من قضية شعبنا وعدم استعداده للنضال حسب مصالح الجماهير الشعبية وخوفه من النضال الثوري، فقد كان موقفه منذ البداية موقفا تكتيكيا بحتا .

بعد انتهاء المؤتمر بادر اليمين الى عملية ضم عناصر لا حزبية الى صفوفه ، وذلك قبل الشروع في عملية الدمج بغية زيادة عدد اعضائه الذين يقلون بكثير عن اعضاء اليسار وذلك بقصد الانتصار في المؤتمر القادم . « ولادراكه القاطع بان اليسار لن يقدم على خطوة كهذه حرصا منه على صيانة نوعية التنظيم » . وتسيير الحزب حسب مصالحه الذاتية . الى ذلك العمل ومدى مخالفته لقرارات المؤتمر الوطني ، حيث قررت عدم شرعية التنظيمات وبمبادرة من اليسار تنبهت القيادة المرحلية الجديدة ، وانشاء لجان خاصة للتحقيق في الامر ، وبعد كشف خطة اليمين بادر الى الاعلان عن مواقفه الحقيقية من الوحدة ، حيث أصدر بيانا هاجم فيه الوحدة والقيادة المرحلية، وبذلك انكشفت حقيقته امام الجماهير وظهر للعيان أن غايته من الوحدة ، كانت فقط ضرب اليسار وافراغ الحزب من محتواه الثوري والا فلن تكون هناك وحدة . وقد شجع اليمين في ابتعاده عن مشروع الوحدة اكثر ، نجاح الانقلاب العسكري الاخير في سورية ومبادرته الى تاييد الانقلاب بصورة فورية ، واشتراكه في مظاهرات التاييد حتى وصل به الامر الى الوقوف بجانب رجال السلطة ضد الشعارات التي طرحها رفاقنا في مظاهرة « القامشلي » والداعية الى ازالة المشاريع العنصرية ونصرة العمل الفدائي ، ذلك بحجة عدم استفزاز الحكم وصيانة الانقلاب .

٢ – موقف الحياد :

نظرا لطبيعة تكوين هذه العناصر من بقايا الاقطاع والزعامات التقليدية والشيخ الديني فان موقفها لن يكون الا من خلال العمل لمصالح طبقتها الذاتية وعلى حساب طبقات الشعب الاخرى المضطهدة ، لقد كان من المفروض بعد تهرب اليمين من الوحدة أن يظل البارتي اليساري مصدر الشرعية ولكن هذه العناصر الحاقدة في القيادة المرحلية حالت دون ذلك بحيث استغلت هذه الفرصة لتحقيق مآربها في تصفية الحزب وفكره التقدمي آملة في أعادة مراكزها التي فقدتها خلال صراعها مع الجماهير الكادحة ، وقد تعاون معها بعض العناصر القيادية المرتدة في حزبنا والتي انحازت الى جانب الرجعية في احرج اللحظات من حياة الحزب . فعلى الرغم من أن الناحية التنظيمية في الاحزاب الثورية مرتبطة بأيديولوجية الطبقة التي تمثلها ، ونظرا لان محتوى التنظيم هو الذي يحدد عناصر الحزب الاجتماعية خاصة التنظيمات العقائدية للاحزاب الثورية مثل حزبنا ، على الرغم من وضوح هذه الحقيقة فقد وقعنا في اخطاء عديدة ، نتيجة لعدم النضوج الايديولوجي وعدم التركيز على الناحية النوعية ، مما أتاح المجال لبعض العناصر الانتهازية أن تتسلل الى صفوف حزبنا وتعمل فيها التخريب.

لقد بادر الحياد مستغلا أغلبيته في القيادة المرحلية الى :

أ – تاليف لجنة مخولة من قبل القيادة للقيام بتشكيل تنظيمات جديدة خارقين بذلك النظام الداخلي للحزب ، وتعيين بعض العناصر اللاحزبية والمحسوبة عليهم في مراكز قيادته ، بقصد تمييع التنظيم .

ب – اقتراحات هذه الاغلبية ضمن القيادة المرحلية والتي تنص على املاء الاماكن الشاغرة في الهيئات المسؤولة من اتباعها .

جـ – العمل على توقيف عدد كبير من العناصر التقدمية والثورية في الحزب .

د – اتخاذ قرارات تنص بازالة الشعارات التقدمية من الجريدة المركزية للحزب ، لان ازالة هذه الشعارات ، اهم لهم من ازالة المشاريع العنصرية ، مع تهجمهم الشديد على الفكر اليساري في كتابة مقالات تتهجم فيها علنا وبصورة مركزة على القوى التقدمية الاشتراكية ، كما ظهر في مقالهم الوارد في جريدة الحزب المركزية عدد – ٣ – بعنوان بين الواقع والخيال .

كل هذه التصرفات كان القصد منها القضاء على الوجود الحزبي اليساري وأفكاره التقدمية وافراغه من محتواه الثوري والطبقي وتسخيره لخدمة مآربهم وزعاماتهم الشخصية.

وقد وقف كونفرانس حزبنا التاسع في وجه هذه التصرفات وحذر من مغبة أعمالها .

٣ – موقف اليسار :

لقد كان من الطبيعي بحكم تكوين حزبنا الطبقي وايديولوجيته الممثلة للطبقات الكادحة أن يتخذ موقفا سليما وثوريا من موضوع الوحدة كما مر معنا ، فعمل المستحيل لانجاح الوحدة مع كل الاطراف على ضوء قرارات المؤتمر الوطني ، وصيانة ايديولوجية الحزب التقدمية ، وعدم الاستهانة بحقوق شعبنا الكادح ، وعدم التفريط بها .

بعد تلك الاحداث المؤسفة ومحافظة من قواعد الحزب وممثليه في القيادة المرحلية على مصالح الحزب ، عقد الكونفرانس التاسع وتوصل الى قرارات تتلخص فيما يلي :

١ – أعادة الشعارات التقدمية والاشتراكية الى جريدة الحزب المركزية .

٢ – رفع كافة الاجراءات التي اتخذت بحق العناصر التقدمية واليسارية .

٣ – مطالبة القيادة المرحلية باتباع سياسة ثورية تقدمية ، كما جاء في البرنامج السياسي الذي قره المؤتمر الوطني .

٤ – مطالبة القيادة المرحلية بالتقيد بالنظام الداخلي نصا وروحا .

٥ – مطالبة القيادة المرحلية بحل كافة التشكيلات التي انشئت في الفترة الاخيرة ..

ان العقلية المتزمتة التي كانت تتحلى بها القيادة المرحلية لم تستجب لكل هذه المطالب، بل استمرت في معاداتها لكل ما هو تقدمي وحزبي ، مما اضطر قواعد الحزب وقيادة اليسار الى حجب الثقة عنها لمخالفتها قرارات المؤتمر الوطني والكونفرانس التاسع .

العودة للوحدة ومحاولة انقاذها :

بعد هذا الفشل الذريع في مشروع الوحدة تدخلت « جهات وطنية » في الموضوع من جديد ، وأدّى هذا الى عقد اجتماع كامل للقيادة المرحلية ، واتخذت جملة منالقرارات وأهمها :

١ – العناصر التي يجب أن تتضمنها الوحدة هي :

أ – عناصر الحزب الديمقراطي الكردي في سورية .

ب – العناصر التي استبعدت عن صفوف الحزب أو قطعت علاقاتها بالتنظيم أو جمدت نفسها بسبب التطهير الذي حدث عام ١٩٦٥ والخلافات التي أدت الى عملية التطهير ويستثنى منها من ابعد عن صفوف الحزب لاسباب اخلاقية أو عدم نزاهة او اتصالات مشبوهة .

١١ – ١ – تعتبر العناصر التي رشحت من قبل شقي الحزب في المؤتمر الوطني « أثناء عملية الدمج للهيئات المنطقية والمحلية والفرعية » والتي بقيت بعد الخلافات مع القيادة المرحلية « الكتلة الرجعية » ولم تنسحب من العمل الحزبي ضمن تنظيمات القيادة المرحلية على ملاك شقي الحزب الذي رشحها .

ب – تبقى الهيئات العاملة من المنطقيات والمحليات والفرعيات التي شكلت من قبل القيادة المرحلية « السكرتير وشلته » مستمرة في عملها ، ويضاف الى عضويتها ممثلين عن شقي الحزب حسب النسبة التي قررت في المؤتمر الوطني الاول . بالرغم من أن هذه القرارات تتعارض في حقيقتها وكل المباديء والاسس الحزبية ، ومعرفتنا لحقيقة الكتلة الرجعية ، التي لا ترضى الا بازالة الوجود الحزبي . لكننا وافقنا عليها تقديرا منا « للمصلحة الوطنية العليا » .

وفعلا استغلت الثقة التي نالتها من جهة وطنية الى جانب استغلالها الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وما تتعرض له الحركات التقدمية واليسارية الثورية من ضربات . فبادرت هذه الزمرة الرجعية الى تشويه القرارات وتحويلها طبقا لمصالحها فبالنسبة للبند الاول رفضت ابعاد أي عنصر مشبوه من صفوفها أو من بعد بسبب اخلاقي او عدم نزاهة وذلك بحجج باطلة وأساليب شتى .

بالنسبة لهيئاتها التي اقرت على أن تبقى قائمة ، مع اضافة عناصر من شقي الحزب ضاعفت اعدادها بحيث تكون لها الاغلبية ، عكس ما اتفق عليه . وهكذا الحال بالنسبة للبنود الاخرى من قرارات القيادة المرحلية . ومن ثم وصل بها الامر الى التهرب عن حضور اجتماع القيادة المرحلية ، رغم المحاولات المتعددة التي بذلناها .

ازاء هذا الوضع طرحت قيادة اليسار ، مشروعا اخر على قيادة اليمين من أجل توحيد شقي الحزب على أساس وضع برنامج يتضمن حدا أدنى فكريا وسياسيا وتنظيميا ، وفترة انتقالية لاستيعاب ذلك البرنامج من قبل قواعد الحزبين والبدء بعملية الدمج ، وعقد مؤتمر حزبي عام .

وقد رفضت قيادة اليمين هذا المشروع وأصرت على المضي حسب ايديولوجيتها اليمينية ، والاستمرار في التعاون مع السلطة الحاكمة .

بعد ذلك توصلنا الى طريق مسدود في محاولاتنا المتكررة لانجاح مشروع الوحدة ، وتنفيذ مقررات المؤتمر الوطني ، وامام ذلك الواقع المؤسف لم يبق امامنا الا اختيار طريقين :

١ – السكوت عن أعمال الزمرة الرجعية واليمينية ، والاستسلام « ذلك خيانة حزبية وقومية » وتسليم الحزب الى الزمرة الرجعية أو اليمينية ، والعودة بالحزب « فكريا وتنظيميا وسياسيا » الى ما قبل مرحلة التاسيس بعد نضال دام خمسة عشر عاما .

٢ – متابعة المسيرة النضالية على أساس الخط اليساري للمحافظة على ديمومة الحزب والمكتسبات التي حققها شعبنا المضطهد ، والنضال من أجل الحصول على الحقوق القومية والطبقية للشعب الكردي .

لقد رفضنا الطريق الاول واتبعنا الطريق الثاني ، لمتابعة المسيرة كيساريين حقيقيين والعمل من أجل مصالح الجماهير الكادحة ، مع الايمان بأن طريق التطور الديمقراطي هو الطريق الصحيح الذي سيحرر الارض والانسان العربي والكردي ، من كل انواع وأشكال الاضطهاد والاستغلال ويحل قضية شعبنا الاساسية الطبقية والقومية .

ان هذا الموقف هو نابع من قرارات الكونفرانس العاشر المنعقد في حزيران ١٩٧١ « قبل فشل الوحدة وعدم اجتماع القيادة المرحلية في موعدها المحدد بشهر تقريبا » .

ونلخص بعض قراراته فيما يلي : أن الكونفرانس العاشر تقديرا منه للمصلحة القومية العليا ، والمرحلة الحاسمة التي يمر بها الشعب الكردي يوافق على القرارات المتخذة في اجتماع القيادة المرحلية بشأن الوحدة ويؤكد وقوفه الى جانب الوحدة حتى النهاية والعمل باخلاص في هذا الصدد ، اما في حال رفض وتهرب الطرفين من الوحدة ، فان حزبنا يتابع نضاله استمرارا على خطه اليساري مع ربط النضال القومي بالنضال الطبقي ، واعتبار المرحلة التي مر بها الحزب بمثابة مرحلة تجريبية نحو الامام لذا فان موقفنا الاخير ليس الا نتيجة لفشل الوحدة ، وتنفيذا لقرارات كونفرانسنا العاشر .

ان استمرارنا النضالي في خطنا اليساري ، هو تطوير للمجتمع نحو التقدم بشكل ينسجم مع قوانين تطور المجتمع كما أن النظرية العلمية تؤكد على صحة فكرنا واهدافنا ، لان المجتمع منذ نشوئه يتطور ويتصارع ويخلق من جديد نتيجة لصراع الاضداد .

لذا فان حزبنا يعتمد في تحليلاته ووضع خططه ، وبنائه التنظيمي وسلوكه النضالي على النظرية العلمية .

ان ما تعرض له حزبنا من جراء الضربة القاسية التي جاءت نتيجة عوامل عديدة أتينا على ذكر بعضها ، منها ما يتعلق بدور العناصر المرتدة والانتهازية التي تسللت الى صفوف حزبنا ومنها ما يتعلق بالنزعة الاصلاحية التي برزت لدى بعض الرفاق . ومن أهم العوامل ايضا هو عدم تربية القواعد الحزبية وتثقيفها الثقافة اليسارية حسب المطلوب ، وعدم اعداد الكوادر الحزبية بصورة كافية ، الامر الذي كان له دور بارز في الاساءة الى الحزب وان تكالب القوى الرجعية واليمينية والمرتزقة والمرتدة ضد الحزب ومحاولاتها لتحطيمه وتمييع خطه الثوري لعب دورا قويا ومؤثرا في هذه الناحية .

ان حزبنا اليوم بالرغم مما أصابه ، يخرج من تجربته وهو أكثر صمودا ، وخاصة أن هذه التجربة عملت على تطهير الحزب من العناصر الانتهازية وكما قال لينين « ان الحزب يقوى بتطهير صفوفه من العناصر الانتهازية » وقد برهنت هذه الحقيقة صحتها في تجربة عام ١٩٦٥ .

ان حزبنا اليوم تعلم بالتجارب مع الرجعية واليمين ، فلم يبق مجال فيه للرجعية والانتهازية ، حيث يعتمد في أيديولوجيته وتحليلاته وتكوينه على النظرية العلمية ويعتمد في نضاله على قوة الجماهير الكادحة . «العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون» ويعتبر ان النظام الاشتراكي العلمي هو النظام المنشود في حل القضية القومية والطبقية .

وحزبنا ينطلق في نضاله من أرضية الوطن السوري ويعتبر نضاله جزءا من نضال القوى التقدمية والديمقراطية في البلاد والمنطقة ، ويهدف حزبنا في نضاله على الصعيد القومي الى : أ – تلبية المطالب الفورية وهي ازالة سياسة الاضطهاد القومي والمشاريع العنصرية وجميع أشكال التمييز .

ب – نيل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية ضمن الادارة المحلية وعلى أساس الوحدات القومية .

جـ – يناضل حزبنا من أجل التعاون مع كافة القوى والاحزاب التقدمية والثورية الكردية التي تعمل من أجل حرية الشعب الكردي وتقدمه الاجتماعي .

أما على الصعيد الوطني فان حزبنا يناضل في سبيل تحقيق المزيد من الخطوات نحو الاشتراكية العلمية في البلاد عن طريق التطور الديمقراطي ، ويؤيد المساعي التي تبذل من أجلاقامة الوحدة العربية على أسساشتراكية علمية .

كما يعمل مع كافة القوى التقدمية والوطنية من أجل تحقيق الجبهة المنشودة .

ويؤيد كافة الشعوب وثوراتها ضد الامبريالية والرجعية وخاصة نضال الشعب الفلسطيني بقيادة طلائعه الثورية ، والشعب الفيتنامي .

ان هذه النوعية التي يتسم بها نضال حزبنا توضح لنا مبررات نجاح الحركة ولذا يجب على الرفاق أن يناضلوا بثورية منطلقين من الواقع الوطني ومواجهين التحديات ضد أمن وسلامة الوطن والمزيد من التلاحم مع كافة الاحزاب التقدمية والاشتراكية ، لانوحدة نضال القوى التقدمية واليسارية هي القاعدة الاساسية للنصر ، ولا شك أن هذا الموقف الثوري ليؤدي في النهاية الى تامين حقوق شعبنا ، والى احباط كافة المؤامرات التي تحاك ضد حزبنا وشعبنا من قبل الشوفينية والرجعية .

عاش نضال الشعب الكردي والعربي في سورية من أجل مجتمع ديمقراطي شعبي

عاشت الاخوة العربية الكردية

عاش نضال القوى التقدمية في سورية من أجل جبهة ديمقراطية وطنية شاملة

عاش نضال حزبنا الطليعية الثورية لجماهير شعبنا الكردي.

اللجنة المركزية
للبارتي الديمقراطي الكردي فيسورية
« اليساري »

اب ١٩٧١



مقدمات متعلقة بطبيعة البورجوازية الصغيرة الطبقية وبالأيديولوجية البورجوازية الصغيرة

نيقوس بولنتزاس

نيقوس بولنتزاس ، مناضل ماركسي من اصل يوناني ، هو من ألمع النظريين الثوريين في فرنسا اليوم . وقد تعاون زمنا مع لويس التوسير ثم افترق عنه وبدأ يناهض الخط التحريفي الذي يعتمده الحزب الشيوعي الفرنسي . صدر له عن دار ماسبيرو كتابان اساسيان : « السلطة السياسية والصراع الطبقي » و « الفاشية والدكتاتورية » .

والصفحات التي ننشرها له هنا مقتطفة من كتابه الثاني .. هذه الصفحات تحدد نوع الوحدة الطبقية الخاص بالبرجوازية الصغيرة ، فتجده على الصعيدين السياسي والايديولوجي (لا على الصعيد الاقتصادي) . وهي تجرد موقع البرجوازية الصغيرة بين الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي واثرها على صراع الطبقات .. والاستنتاجات التي يصل اليها بولينتزاس ، تصح على مجتمع رأسمالي متقدم .. فهي لا تضع في اعتبارها دور البرجوازية الصغيرة « الوطني » في المجتمعات الخاضعة للامبريالية ولا الصعوبة التي تعترض تكوين الايديولوجية المستقلة للطبقة العاملة في هذه المجتمعات نتيجة للنمو الرأسمالي التابع ولا اثر هذه الصعوبة على انقسام البرجوازية الصغيرة ، الخ . الا ان هذه الاستنتاجات تصلح منطلقا ومؤشرا عاما للبحث .

« الحرية »

ان تمييز البورجوازية الصغيرة الطبقي ، هو بالفعل عصب النظرية الماركسية للطبقات الاجتماعية . فهذا التمييز يظهر بكل وضوح ، ضد النظرية الاقتصادية للطبقات الاجتماعية . ذلك أن علاقات الانتاج لا تكفي وحدها ، وفقا للنظرية الماركسية ، لتحديد طبقة اجتماعية في نمط انتاج معين ، ولتعيين موقعها في تشكيلة اجتماعية . ولا غنى مطلقا عن المرجوع الى العلاقات السياسية والعلاقات الايديولجية . هذا ما حاولت ان اصوغه في مكان اخر عندما قلت انه ليس بالامكان تعيين موقع طبقة مميزة ، باستطاعتها تكوين قوة اجتماعية ، الا اذا كان موقعها في علاقات الانتاج ينعكس على الصعيدين السياسي والايديولوجي ، « بنتائج ذات دلالة » (1) وهذا ، رغم المظواهر ، هو موقف ماركس وانجلز ولينين ، و — بوضوح كبير — ماوتسي تونغ .

اذا تركنا الان جانبا مسالة البرجوازية الصغيرة الريفية بات بامكاننا ، ضمن الطبقة البرجوازية الصغيرة تمييز مجموعتين رئيسيتين من « الفعلة » موقع كل منهما في عملية الانتاج مختلف تماما عن موقع الاخرى للوهلة الاولى . واذا كان بامكاننا أن نقول ان هاتين المجموعتين تشكلان طبقة برجوازية صغيرة واحدة ، فلأن لهذين الموقعين المختلفين في علاقات الانتاج ، نفس النتائج على الصعيدين السياسي والايديولوجي . وهذا ، بالضبط ، ما يوحد البرجوازية الصغيرة في العلاقات السياسية — الايديولوجية .

١ — « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » ، ١٩٦٨ ، ص ٥٧ — ١٠٩ . كنت قد اظهرت في هذا النص كيف أن تحديد الطبقات نفسه في نمط انتاج « خالص » يستلزم الاصعدة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية .

البرجواية الصغيرة « التقليدية »

ما يعنى بالبرجوازية الصغيرة قبل كل شيء ، على الصعيد الاقتصادي ، هو الانتاج الصغير والملكية الصغيرة : هذه هي البرجوازية الصغيرة « التقليدية » التي كانت بشكل رئيسي ، نصب اعين ماركس وانجلز ولينين نفسه .

أ — الانتاج الصغير : المقصود هنا اشكال حرفية او مؤسسات صغيرة عائلية يكون فيها الفاعل نفسه هو المالك — الحائز لادوات الانتاج والعامل المباشر . ولا نجد هنا استغلالا اقتصاديا بالمعنى الدقيق وذلك بقدر ما أن اشكال الانتاج هذه لا تستخدم ، او على الاقل لا تستخدم الا في بعض الظروف ، عمالا ماجورين . ويقدم العمل ، بشكل رئيسي ، المالك الحقيقي او اعضاء عائلته الذين لا يكافأون براتب . ان هذا الانتاج الصغير يجني ربحه من بيع بضاعته ومن الاشتراك في توزيع فضل القيمة الاجمالي ولكنه لا يسلب مباشرة فائض عمل .

ب — الملكية الصغيرة : المقصود هنا بشكل رئيسي التجارة الصغيرة في دائرة تداول رأس المال حيث يقدم العمل مالك المتجر ، تساعده في ذلك عائلته ، ولا يستخدم ، الا ظرفيا ، عملا مباشرا .

يمكننا اذن أن نقول ان الموقع المشترك لهاتين المجموعتين من البرجوازية الصغيرة يكمن ، على الصعيد الاقتصادي ، في غياب الاستقلال المباشر للعمل الماجور . ان البرجوازية الصغيرة هذه لا تنتمي ، كبرجوازية صغيرة ، الى نمط الانتاج الرأسمالي « الخالص » (رأسمال — عمل مأجور) . فوجودها في تشكيلة اجتماعية يعود الى :

أ — تعايش العديد من أنماط الانتاج في هذه التشكيلة ومنها نمط الانتاج الاقطاعي أو بعض عناصره فحسب .

ب — وجود شكل الانتاج السلعي البسيط . في هذه التشكيلة ، وهو شكل الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي الى نمط الانتاج الرأسمالي .

ووجودها يعود ايضا الى اشكال تاريخية ملموسة اتخذها الانتقال : انظر مثلا ، في فرنسا ، الاستمرار الخاص للانتاج الصغير وللملكية الصغيرة وسببه الاشكال السياسية التي اتخذها الانتقال (اعتماد البرجوازية على البرجوازية الصغيرة ضد النبلاء) .

هذه هي البرجوازية الصغيرة التي لاحظ ماركس وانجلز نزوعها الى التدهور والى الزوال في تشكيلة رأسمالية والتي وصفها لينين على أنها « طبقة انتقالية » . وان توطد سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي وتطوره الموسع يحتمان عليها الاندماج اما في البرجوازية وذلك بطرق عديدة الى مدى ضيق واما في الجماهير لتصبح انذاك بروليتارية .

البرجوازية الصغيرة « الجديدة »

ولكن تعتبر ايضا ، على أنها جزء من البرجوازية الصغيرة ، بعض المجموعات من الفعلة لها موقع مختلف تماما على الصعيد الاقتصادي . والمقصود هنا ما يمكن تسميته البرجوازية الصغيرة « الجديدة » التي اعترف لينين انفا باهميتها . وهي جديدة بمعنى انه ليس بمحتم عليها الزوال . كالمجموعات الاولى ، بل ان توسع نمط الانتاج الرأسمالي وانتقاله الى مرحلة الرأسمالية المونوبلية هو الذي يكيف تطورها وتوسعها . هذا هو حال العاملين المأجورين غير المنتجين .

يمكننا أن ندع جانبا هنا مشكلة « الكادرات التقنية » في المؤسسة — « حاملي العلم » — حتى لا ندخل في مسألة معقدة هي مسألة تحديدهم « كعمال غير منتجين » . ويمكننا أن نكتفي بأهم مجموعات العاملين المأجورين الذين ، وفقا لماركس ، ودون أي غموض هذه المرة ، لا يمكن تحديدهم على أنهم عمال منتجون اي ، ضمن نمط الانتاج الرأسمالي ، عمال ينتجون بطريقة مباشرة بضائع وفائض قيمة (٢) .

وهذه ، في الدرجة الاولى ، ميزة المأجورين الذين يعملون في دائرة تداول رأس المال . في التجارة والبنوك وشركات التأمين ومكاتب البيع والدعاية ... وموظفي « الخدمات » . وهذه ثانيا ميزة موظفي الدولة ومختلف اجهزتها (الخدمات العامة باستثناء عمال المعامل المؤممة طبعا) . أي باختصار العاملون غير المنتجين الذين يقومون بواسطة دور الدولة باعادة انتاج شروط انتاج فائض القيمة . وهؤلاء العاملون لا ينتجون فائض قيمة ، فهم يبيعون قوة عملهم وتحدد اجرهم الكلفة الاجتماعية لاعادة انتاج قوة عملهم . ولكن استغلالهم يحصل بسلب مباشر لقوة العمل لا بانتاج فائض القيمة .

ان هاتين المجموعتين ، الانتاج الصغير والملكية الصغيرة من جهة والعاملون المأجورون غير المنتجين من جهة ثانية ، تحتلان موقعين متميزين على الصعيد الاقتصادي . ولا تملك هاتان المجموعتان ، على هذا الصعيد ، سوى صفة مشتركة سلبية . وهي انهما لا تنتميان لا الى البرجوازية ولا الى البروليتاريا . لكن هذا التحديد السلبي ليس بكاف ابدا لبناء وحدة معينة ، أو ايجاد قربى بين المواقع على الصعيد الاقتصادي : ان هذا المعيار لا يتخذ دلالة الا على الصعيد السياسي .

لكن يمكننا اعتبار هاتين المجموعتين تنتميان الى طبقة واحدة « البرجوازية الصغيرة » بقدر ما يكون للموقعين المختلفين اللذين تحتلهما على الصعيد الاقتصادي هاتان المجموعتان ، النتائج نفسها على الصعيدين الايديولوجي والسياسي . والقاعدة العامة هي أن المعايير ذات الدلالة التي تسمح بتمييز وحدة النتائج على الصعيدين السياسي والايديولوجي هي ، في الحالة الاولى ، الانتاج الصغير وخصوصا الملكية الصغيرة التي ترتبط به وهي ، في الحالة الثانية ، استغلال يعاش من خلال الشكل « القانوني للاجر » وليس مباشرة في الانتاج .

الايديولوجية البرجوازية الصغيرة

قبل أن نتبين وحدة النتائج على الصعيد الايديولوجي علينا أن نقول كلمة عن « الايديولوجية البرجوازية الصغيرة » .

اذا اخذنا بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الايديولوجية وموقع الطبقة السياسي ، في تشكيلة اجتماعية رأسمالية ، فلا يوجد ، بالمعنى الحاد للايديولوجية الطبقية سوى ايديولوجيتي الطبقتين الرئيسيتين ، المتصارعتين سياسيا حتى النهاية : البرجوازية والبروليتاريا . وهذا يعني أن الايديولوجية البرجوازية المسيطرة والايديولوجية المرتبطة بالطبقة العاملة ، وحدهما موجودتان كمجموعتين (بمعنى الكلمة في الرياضيات) لهما تماسكهما الخاص ومنهجيتهما النسبية .

لكن يمكننا أن نتكلم بكل دقة عن مجموعة تابعة هي الايديولوجية البرجوازية الصغيرة . المجموعة التابعة هذه مؤلفة من تاثير الايديولوجية البرجوازية (المسيطرة) على تطلعات البرجوازية الصغيرة ، تدخل هذه بموقعها الطبقي المميز . وفي عملية تحوير الايديولوجية البرجوازية وتكييفها حسب تطلعات البرجوازية الصغيرة . تدخل هذه الاخيرة « عناصر » ايديولوجية مميزة تنتمي الى موقعها الطبقي المميز . ولكن هناك اكثر من ذلك . ففي تشكيلة رأسمالية ثمة أيضا أيديولوجية مرتبطة بالطبقة العاملة . وكما لاحظ لينين ، فان الايديولوجية المسيطرة نفسها تحتوي ، في كلامها ، على عناصر مصدرها هذه الايديولوجية . وبسبب موقع البرجوازية الصغيرة الطبقي الملتبس ، فان المجموعة التابعة التي هي الايديولوجية البرجوازية الصغيرة تحتوي ايضا ، وبقدر اكبر من الايديولوجية المسيطرة على « استعارات » من ايديولوجية الطبقة العاملة محولة ومكيفة تبعا لتطلعات البرجوازية الصغيرة الخاصة .

علينا أن نأخذ كل هذا بعين الاعتبار حتى نتجنب سوء التفاهم كلما اشرنا في هذا النص الى « الايديولوجية البرجوازية الصغيرة » . وما يمكننا أن نشير اليه منذ الان ، ان اشكال تركيب هذه العوامل المتناقضة في الايديولوجية البرجوازية الصغيرة اي دور واشكال تاثير الايديولوجية البرجوازية ، ومكانة ودور « العناصر » الايديولوجية الخاصة بالبرجوازية الصغيرة ، ودور واشكال « الاستعارة » من الايديولوجية المرتبطة بالطبقة العاملة تعود كلها الى موقع البرجوازية الصغيرة في الظرف التاريخي ، لان ايديولوجية البرجوازية الصغيرة متقلبة وغير مستقرة .

ايديولوجية البرجوازية الصغيرة « التقليدية »

نعود الى مسالة وحدة النتائج ، على الصعيد الايديولوجي ، للموقعين المختلفين اللذين تحتلهما على الصعيد الاقتصادي ، المجموعتان الكبيرتان المنتميتان الى البرجوازية الصغيرة : وسنضطر هنا الى مزيد من التبسيط .

في حالة الانتاج الصغير والملكية الصغيرة ، تكون البرجوازية الصغيرة قريبة ، على الصعيد الاقتصادي ، وفي آن واحد ، من البرجوازية (الملكية) ومن البروليتاريا (المالك الصغير هو العامل المباشر) . وهي تعادي كلا من البرجوازية — التي تسحقها تدريجيا — والبروليتاريا لخوفها أن تصبح هي نفسها بروليتارية ولتعلقها القوي بالملكية (الصغيرة) . ان هذا يؤدي على الصعيد الايديولوجي ، الى النتائج التالية :

أ — جانب ايديولوجي معاد للراسمالية ومؤيد لتجميد الاوضاع . فهذه المجموعة هي ضد « الثروات الكبيرة » و « الغنى الفاحش » ولكنها مع تجميد الاوضاع لانها تخاف على ملكيتها وتخشى ان تصير بروليتارية . وهذا الجانب يرافق غالبا وجهة « مساواتية » وتطلعات معادية للاحتكار ومتجهة نحو العودة الى الوراء اي الى « مساواة الفرص » التي تتجلى من جهة بالمزاحمة « العادلة » ومن جهة اخرى ، — وبفضل البلادة البرلمانية — بالمساواتية في الانتخاب : فالبرجوازية الصغيرة هذه تريد تغييرات دون أن يتغير النظام . وهكذا ، نجد ايضا نزعة الى « المساهمة » في « توزيع » السلطة دن أن يكن هناك ارادة تغيير جذرية لهذه الاخيرة .

ب — جانب ايديولجي مرتبط بخرافة « العبارة » لا بتحويل المجتمع ثوريا . فالبرجوازية الصغيرة تخشى السقوط الى حضيض البروليتاريا وتود الصعود الى البرجوازية وتطمح الى أن تصبح برجوازية عن طريق الانتقال الفردي « لافضل » الاشخاص و « لاكثرهم جدارة » . ان هذه الوجهة تتخذ غالبا اشكالا « نخبوية » : تجديد النخب واستبدال البرجوازية « التي لا تقوم بدورها » بالبرجوازية الصغيرة وذلك دون أن يتغير المجتمع .

ج — جانب ايديولوجي هو « صنمية السلطة » التي تكلم عنها لينين . فبسبب عزلتها الاقتصادية (والتي تولد ايضا « الفردية البرجوازية الصغيرة ») وتقاربها مع كل من البرجوازية والبروليتاريا ومعاداتها لهما فهي تعتقد ان الدولة « محايدة » فوق الطبقات . وهذه المجموعة البرجوازية الصغيرة تتوقع أن تمدها الدولة المحايدة بالمغيث اي ، باختصار ، ان توقف تدهورها . واكثر من ذلك : فهذا الجانب يقود غالبا الى « تاليه الدولة » . وفي هذه الحالة . تتطابق البرجوازية الصغيرة مع الدولة ، لان حياد الاولى يلتقي بحياد الثانية . فهي تتصور نفسها « محايدة » بين البرجوازية والطبقة العاملة وتعتبر نفسها (عماد) دولة هي دولتها . فهي تتطلع الى ان تكون « حكمها » اجتماعيا بمعنى انها تريد ، كما يقول ماركس ان يصبح كل المجتمع برجوازيا صغيرا .

ثمة ايديولوجية مشابهة تنتج عن الموقع « الاقتصادي » للاجراء غير المنتجين الذين لا يعيشون استغلالهم في الانتاج ولكن رئيسيا بالشكل القانوني للاجر . اي بشكل وهمي الى حد كبير .

أ — جانب ايديولوجي معاد للراسمالية مؤيد لتجميد الاوضاع . لان الاستغلال الفعلي مخبا هنا بكونه يعاش رئيسيا بشكل راتب ، فان هذه المجموعة تتطلع الى « العدالة الاجتماعية » التي تحدثها اعادة توزيع المداخيل من قبل الدولة . تصريحات ضد « الغنى الفاحش » تتخذ الاشكال الرئيسية لطرح المطالب ضد السياسة الضرائبية . وجهة « مساواتية » تتخذ اشكال تساوي المداخيل وترافق غالبا هنا البلادة البرلمانية . وتخشى هذه المجموعة ان تصبح بروليتاريا ، لكن خوفها الرئيسي هو من تحول المجتمع ثوريا وذلك بسبب الخطر المعاش على صعيد الراتب . فهي تخاف أن يؤثر الانقلابات في رواتب العاملين الذين لا يعيشون في الانتاج : وهؤلاء لا يعون غالبا سير عملية الانتاج ودور ملكية وسائل الانتاج في الاستغلال . وهذا ما يظهر في الاشكال « السلكية » (من سلك أي هيئة — المترجم) الخاصة التي يتخذها في هذه المجموعة ، النضال النقابي .

ب — جانب العبارة الايديولوجي : التطلع الى فوق . ان نزعة العبارة و « الترقية » الايديولوجية لا تاتي هنا ، كما في حال المجموعة الاولى ، من طبيعة هذه المجموعة المرحلية ، بل من حقيقة واقعة وهي أن البرجوازية الصغيرة « الجديدة » هي فعليا موضع أكبر نسبة انتقال اجتماعي في المجتمع الرأسمالي (انتقال نحو البرجوازية وبنسبة أكبر نحو البروليتاريا) . فاذا سلمنا بأن وجود هذه المجموعة كمجموعة ليس مرحليا ، فان ذلك لا يمنع أعضاء هذه المجموعة بسبب أوضاعهم المعيشية (وعلى مر الاجيال) أن يكونوا هم « مرحليا » في هذه المجموعة .(٣) وبقدر ما تكون مجموعة العاملين المأجورين هذه قد حصلت على تعليم مدرسي عال ، ينتج أهليتها كقوة عمل ، فان هذه النزعة الايديولوجية تتخذ أشكالا خاصة . والمقصود هنا أيديولوجية « حياد » الثقافة الديمقراطي واعتبار الجهاز المدرسي والجامعي « محايدا » كوسيلة لترقية ووصول « أفضل الاشخاص » الى المرتبة البرجوازية .

ج — جانب « صنمية » السلطة الايديولوجي هنا أيضا العزلة (التي تؤدي الى « الفردية البرجوازية الصغيرة ») هي التي تحسم . وذلك ، لا بالشكل التي اتخذته في الملكية الصغيرة ، ولكن بشكل عزلة ومزاحمة الاجراء الذين يشكلون « عاملا جماعيا » في الانتاج : فهي عزلة لا يؤثر فيها تجمع القطاع التجاري التدريجي . وينشا اعتقاد بالدولة المحايدة فوق الطبقات وتتخذ عوارض تالية الدولة طابع « القيصرية الاجتماعية » والايمان « بعدالة » دولة قوية .

ويجب أن نضيف الى ذلك الناحية الايديولوجية الخاصة بالمأجورين الذين يعملون في أجهزة الدولة — الادارة . ان أجهزة الدولة تنتج كمؤسسات أيديولوجيتها الخاصة الداخلية ، والتي يخضع لها بشكل خاص الاجراء : الجانب الايديولوجي للدولة المحايدة فوق الطبقات يقوم هنا بدور أساسي في أيديولوجية أجهزة الدولة الداخلية . في هذه الحالة اكثر من غيرها يدخل تالية الدولة والمطابقة مع الدولة ومع قمتها عن طريق البيروقراطية والتبعية التسلسلية .

الصعيد السياسي

وتلاحظ وحدة نتائج المواقع الاقتصادية المختلفة التي تشكل البرجوازية الصغيرة على الصعيد السياسي . وهنا يلعب المعيار السلبي الذي يجمعهما : كونهما لا ينتميان لا الى البرجوازية ولا الى الطبقة العاملة أي الى الطبقتين الرئيسيتين اللتين تتصارع مصالحهما السياسية الجذرية حتى النهاية . وهذا يعني في ميدان صراع الطبقات ، أنه ليس بأمكان مختلف المجموعتين اللتين تشكلان البرجوازية الصغيرة أن يكون لهما مصالح سياسية « خاصة » على المدى الطويل . ان هذا المعيار الذي يترافق مع عزلتهما وقرابتهما الايديولوجية ينتج على الصعيد السياسي النتائج الموحدة التالية :

أ — صعوبات كبيرة تعترض تنظيمهما السياسي في حزب خاص ومميز .

ب — يمر هذا التنظيم غالبا بالواسطة المباشرة لبعض أجهزة الدولة التي تعتبرها هذه المجموعات « ممثلتها » السياسية والتي تقوم بتنظيمها . ان البرجوازية الصغيرة تشكل غالبا طبقة دعم للدولة . وليس حلفها مع البرجوازية مباشرا بل يميز عبر دعم بعض اشكال الدولة التي تعتبرها البرجوازية الصغيرة مخالفة لمصالح البرجوازية ومطابقة لمصالحها هي .

ج — ان وحدة النتائج الايديولوجية السياسية تفعل ، أولا ، في بعض الظروف الاجتماعية التي يمكن اعتبارها « اعتيادية » . ان هاتين المجموعتين ، بسبب اوهامهما الانتخابية ، هما غالبا وفعليا العمودان « الهادئان » « للنظام الديمقراطي الجمهوري » . وتفعل هذه الوحدة ايضا في ظروف الازمة وتتخذ انتفاضة هاتين المجموعتين اشكالا مماثلة .

د — ولهاتين المجموعتين صفة مشتركة هي غياب الاستقرار السياسي : فهما تميلان ، في معظم الاحيان ، وحسب الظروف ، اما من ناحية البرجوازية واما من ناحية الطبقة العاملة ، وتتمحوران حول هاتين الطبقتين .

نجد اذن انه بامكاننا تحديد هاتين المجموعتين ، رغم اختلاف مواقعهما على الصعيد الاقتصادي ، على أنهما ينتميان الى الطبقة نفسها ، البرجوازية الصغيرة ، بسبب وحدة نتائج موقعين اقتصاديين مختلفين على الصعيدين السياسي والايديولوجي .

ثلاث ملاحظات

بعض الملاحظات ضرورية هنا :

١ — ان انتماء المجموعتين الى نفس الطبقة لا يعني أن اختلاف المواقع الاقتصادية يفقد كل دلالة . فالبرجوازية الصغيرة تقسم هي ايضا الى فئات . وهذه القسمة يمكن ان تذهب بعيدا : فاذا كان مثلا للبرجوازية الصغيرة في مجموعها وكقاعدة عامة موقف سياسي مشترك (حالة الفاشية) فيمكن ايضا أن يظهر تفاوت بين هذه الفئات .

وهذا التفاوت يمكن أن يصل الى حد ان احدى الفئات تميل الى ناحية بينما تميل الفئة الاخرى الى ناحية أخرى . والممارسة تظهر أن موقفا سياسيا مشتركا هو المغلب في ظروف « اعتيادية » لصراع الطبقات او في ظروف أزمة سياسية حادة يرافقها موقف دفاعي من قبل الطبقة العاملة (حالة الفاشية) . اما التفاوت فيظهر خصوصا في موقف ظروف ثورية او في ازمات سياسية يكون للطبقة العاملة فيها موقف هجومي (المانيا وايطاليا بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢١) . ومن ناحية اخرى عندما تفعل البرجوازية الصغيرة كقوة اجتماعية ، نلاحظ ، في معظم الاحيان ، وحدة موقف هاتين المجموعتين السياسي (٤) .

٢ — كون البرجوازية الصغيرة لا تملك موقفا طبقيا خاصا على المدى الطويل لا يعني انه ليس بامكانها أن تكون وان تقوم بدور قوة اجتماعية حقيقية : الفاشية ، التي تواجه ظروفا معينة ، هي احدى اشكال هذه الحالة . وفي هذا الظرف ، فان البرجوازية الصغيرة ، حتى ان كانت في النهاية وعلى المدى الطويل ، تخدم اما البرجوازية واما البروليتاريا ، تدخل مع ذلك ، وكقوة اجتماعية بالضبط ، المسرح السياسي بشكل مستقل نسبيا وبوزن سياسي مميز .

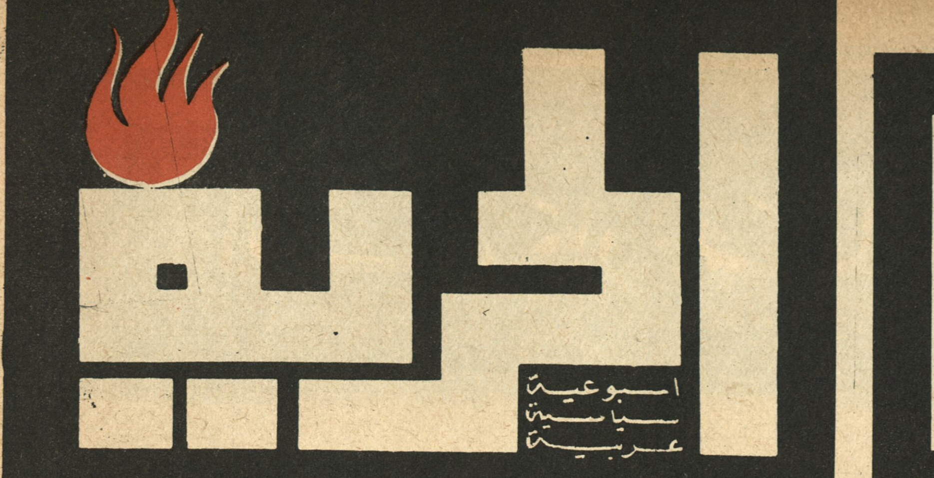
ان حجم المشكلة كبير : في الواقع ، ان احد اسباب عدم فهم الاممية الثالثة للفاشية هو رفضها الاعتراف بامكان البرجوازية الصغيرة القيام بدور قوة اجتماعية حقيقية . فالاممية رات بسرعة علاقة الفاشية بالبرجوازية الصغيرة . ولكن ، عن طريق هذه العلاقة ، رات البرجوازية الصغيرة كقوة مكملة و« مذيلة » للراسمال الكبير (الحزب الفاشي = عميل الراسماليين الكبار) . ان غرامشي وتروتسكي هما الوحيدان اللذين وجدا بطريقة صحيحة علاقة الفاشية بالبرجوازية الصغيرة . لكن الاممية الثالثة ادانت فيما بعد هذا الموقف ودمجته بموقف الديمقراطيين — الاشتراكيين القائل ان البرجوازية الصغيرة هي « قوة ثالثة » أي أنها تملك موقفا طبقيا خاصا على المدى الطويل وهذا ما يؤدي الى فهم خاطيء للفاشية على أنها « ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة » .

٣ — ولنلاحظ اخيرا اهمية الايديولوجية في تكوين البرجوازية الصغيرة الطبقي . فعدا دور « توحيد » مختلف الفئات التي ، بموقعها على الصعيد الاقتصادي ، وبالعزلة التي تنتج عنه ، لها قدرة خاصة على انتاج الاوهام ، فان الايديولوجية تلعب دورا حاسما : ان البرجوازية الصغيرة تتغذى ، بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة ، من الايديولوجية التي توحدها . وفي حال الفاشية خصوصا ، فان هذه الطبقة كانت احدى اهم ضحايا الفاشية « الاقتصادية » فهي قد انهكت ولكنها كانت الوحيدة التي ايدت الفاشية ، لاسباب ايديولوجية ، وبكامل كتلتها حتى النهاية . وهذا يحدد موقع خطا الاممية التي كانت تنتظر سقوط الفاشية الاكيد والسريع تحت وطاة « تناقضاتها الداخلية » او ، بشكل ادق ، لكون الجماهير البرجوازية الصغيرة ستترك الفاشية لشعورها بانها تسيء الى مصالحها الاقتصادية .

٢ — انظر ماركس : « الرأسمال » . المنشورات الاجتماعية (بالفرنسية) الجزء الثاني ص ١٨٤ ، الجزء الرابع ص ١١٧ ، الجزء الثالث ص ٣٠٢ .

٣ — حسب ارقام الانتقال الاجتماعي بين الاجيال كما ورد في دراسة قامت بها الانسي عام ١٩٦٤ (اتود اي كونجنكتور » عدد ٢ ، ١٩٦٧) ٩ر١٤ بالمئة فقط من ابناء الموظفين يصبحون موظفين بينما ٣٩ر٧ بالمئة من أبناء العمال المختصين يصبحون عمالا مختصين والنسب أعلى من ذلك بالنسبة للبورجوازية وللمهن الحرة ، ٣٨ بالمئة من ابناء الموظفين يصبحون عمالا ، ٢٨ بالمئة منهم يصبحون كادرات عالية أو أصحاب مهن حرة .

٤ — اقصى ما يمكننا ملاحظته ، بالنسبة للحركات المهنية المتطرفة ، هو أن البرجوازية الصغيرة « التقليدية » التي تشكل مجموعة انتقالية بالمعنى الحاد ، موجهة اكثر نحو هذه الحركات في الظروف « الاعتيادية » من البورجوازية الصغيرة الجديدة : مثلا ، المكارثية في اميركا والبوجادية في فرنسا . واخيرا ، فان التقسيم السياسي ضمن البرجوازية الصغيرة ليس بالضرورة التقسيم « الاقتصادي » الذي تكلمنا عنه .



حركة الصراع الاجتماعي في إسرائيل :

ثمن التبعية وافاق التحرير

AL-HOURRIAH - No. 585 - 20-9-1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٠ - ٩ - ١٩٧١ - العدد ٥٨٥ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

المصالحة في ذكرى أيلول



استنكار جماهيري واسع ضد ذهاب وفد المقاومة إلى مؤتمر جدة

تطورات معركة الدواء

المستوردون يكشفون تحالفهم مع الاحتكارات الغربيّة المستهلك اللبناني يدفع ثمن تأمين مصالح التجار

● الايجارات : حدة المطالب وعجز الوسائل



الخليج العربي على أبواب الأستعمار الجديد

مع اقتراب نهاية العام الحالي — موعد « انسحاب » القوات البريطانية — بدأت منطقة الخليج العربي تطرق أبواب الاستعمار الجديد ، تقودها اليه بريطانيا وأميركا بمساهمة فعالة ، أو على الاقل تواطؤ أكيد ، من قوى الرجعية الجديدة المتمثلة باتحاد الجمهوريات العربية (السادات وشركاه) . وقد حفلت الاسابيع الماضية بسلسلة من الاحداث تصب كلها في مجرى ارساء العلاقات والمؤسسات العائدة لهذا النمط من التبعية الاستعمارية .

انتهت معاملات تأسيس اتحاد الامارات العربية (الست) . وهو الان على أهبة اعلان استقلاله .

والاتحاد السداسي هو خاتمة المطاف في محاولات الامبريالية البريطانية الرامية الى تأمين مؤسسات تضرب الحركة الوطنية وتحمي مصالحها الاقتصادية بعد انسحاب قواتها العسكرية . والامارات الست هي كل ما استطاعت الامبراطورية العجوز انتزاعه من براثن المنافس الاميركي وعميليه المحليين : حكم الشاه في ايران والنظام السعودي في الجزيرة .

فرط مشروع اتحاد الامارات التسع (امارات ساحل عمان السبع : قطر والبحرين) تحت وطأة تناقضات القوى الامبريالية وعملائها المحليين . وكان في رأس القضايا المختلف عليها مسألة تمثيل البحرين في هيئات الاتحاد ومؤسساته . فالبحرين أكبر الامارات التسع من حيث عدد السكان . وكان بديهيا أن اعتماد التمثيل النسبي حسب عدد السكان في تكوين الاتحاد — كما كانت تطالب البحرين — يعني طغيانها الكامل على مؤسساته وتحكمها الفعلي بمصيره . وهذا ما رفضته الامارات الباقية ، وعلى رأسها أبو ظبي الطامحة في قيام اتحاد سباعي لامارات ساحل عمان تتربع هي على رأسه .

ثم أن البحرين تنفرد عن سائر امارات الخليج بأن استثمار النفط فيها هو بيد احتكار اميركي مئة بالمئة . فشركة البحرين للنفط — « بابكو » تتوزع اسهمها مناصفة بين شركتي « سوكال » و « تكساكو » . هذا في حين أن القواعد العسكرية التي تحمي استغلال الاحتكار الاميركي قواعد بريطانية مئة بالمئة . هذه المفارقة هي انعكاس للوضع الذي ساد الخليج في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اذ تحولت الولايات المتحدة الى الطرف المسيطر على شركات النفط العاملة في المنطقة (الذي يملك حوالي ٦٨ بالمئة من الاسهم) ، بينما تحول الاستعمار البريطاني الى الشريك الاصغر المولج بلعب دور « كلب الحراسة » لمصالح الاستعمار النفطي . ولكن مع تخلي هذا عن لعب دوره ، لم يعد ثمة بد للاستعمار الاميركي من اعتماد البحرين قاعدة لنفوذه في الخليج . وهكذا في الوقت الذي ينسحب فيه البريطانيون من قواعد البحرين ، تهجم الشركات الاميركية اليها وتبدأ المحادثات لتأجير احدى هذه القواعد للاسطول الاميركي . فاذا باستقلال البجرين ، بكل الطبل والزمر الذي رافقه ، لا يعدو كونه عملية وضع حجر الزاوية للسيطرة الاميركية في الخليج .

ان اعلان استقلال قطر يدخل مباشرة في هذا السياق ، سياق المنافسة بين بريطانيا وبين القوى المتحفزة لاحتلال مكانها : السعودية وايران ، ومن ورائهما اميركا . فالامارة واقعة تقليديا تحت النفوذ السعودي ، تربطها بالاسرة الحاكمة في الجزيرة أوثق صلات الطائفة والقربى . وما احجامها عن الانضمام الى الاتحاد السداسي ، صنيعة بريطانيا ، الا رضوخ لضغط سعودي يرمي الى اضعاف هذا الاتحاد وتقليص النفوذ البريطاني في الخليج .

هكذا ولد « اتحاد الامارات العربية » بدون قطر والبحرين . ركيزته الاساسيه نواة عسكريه هي « كشافه ساحل عمان » التي يتولى البريطانيون تسليحها وتدريبها وتاطيرها ، والتي تشكل الضمانه الاكيده لاستمرار سيطرتهم . وبتكوين الاتحاد ، تدخل بريطانيا في صراع مباشر مع ايران للسيطرة على مضيق هرمز ، مدخل الخليج المشرف على ممر النفط . فايران تسيطر على الطرف الشمالي منه ، بينما جاءت بريطانيا الان تسيطر على طرفه الجنوبي ، عبر اتحاد الامارات الست ، وسعيها لبناء قاعدة عسكرية في رأس مسندم ، التابع لسلطنة عمان . الا أن الدخول في صراع مباشر مع ايران لم يمنع القبول بتقديم بعض التنازلات لها . وتمثل ذلك بالدرجة الاولى في استبعاد رأس الخيمة ، مؤقتا على الاقل ، من الاتحاد . ورأس الخيمة هي مالكة جزيرتي الطمب المشرفتين على مدخل الخليج عند مضيق هرمز (الكبرى والصغرى) التي تطالب بهما ايران . وكانت ايران قد أعلنت مرارا معارضتها لاي اتحاد بين امارات الخليج ، وعزمها على عرقلة نشوئه ، قبل تسوية مسألة الجزر . وبديهي ان تحرص الامارات الست على عدم الذهاب في معاداة ايران الى نهاية الشوط ، وهي أضخم قوة بحرية في الخليج ، والطرف المرشح للسيطرة عليه بعد انسحاب بريطانيا . لذا فان استبعاد رأس الخيمة ترك الباب مفتوحا أمام تسوية ثنائية بين ايران ورأس الخيمة ، تشرف عليها بريطانيا ، تؤجر الجزيرتان بموجبها الى ايران .

عشية اعلان استقلال « اتحاد الامارات العربية » ، لا زالت الاوساط الرسمية العربية تسعى لادخال سلطنة عمان الى الجامعة العربية وقد تم الاتفاق حول هذا الموضوع بين السادات والملك فيصل ، خلال زيارة هذا الاخير للقاهرة .

كانت ثمة مسألتان بالنسبة لقبول سلطنة عمان في الجامعة العربية . أولاهما شك عدد من الدول العربية في استقلالها الفعلي ، طالما أنها تأوي قاعدتين عسكريتين بريطانيتين ، لم تعلن بريطانيا قط عن عزمها على الانسحاب منهما . والثانية ، اعتراف الجامعة العربية بالامام غالب بن علي ممثلا شرعيا لعمان . يبدو أن أنظمة الرجعية الجديدة لم تعد تضع مسألة انسحاب بريطانيا من سلطنة عمان شرطا لقبولها في الجامعة العربية . وهذه ثمرة أخرى من ثمار اتفاق السادات — فيصل الاخير . فلم يبق من الامر سوى تسوية الامر بين السلطان قابوس والامام غالب والسعودية من ورائه . بهذا القصد عقد اجتماع ضم ممثلي دول الجامعة العربية جرى الاتفاق فيه على أن تتولى الجامعة العربية رسميا الوساطة بين قابوس والامامة . وقد افتتحت المحادثات بهذا الشأن في بداية هذا الشهر في بيروت . الا أنها لم تحرز تقدما ملموسا ، كما يبدو . فالامام يصر — كما في حديثه الى « السياسة » الكويتية — على أن ما من شيء قد تغير في السلطنة . هذا للاستهلاك الخارجي . اما في المحادثات ، فالحرب سجال بين الطرفين على اقتسام المغانم ، وعلى رأسها مطالبة الامامة بحصة واسعة في الادارة وفي الوكالات الاجنبيه واجازات الاستيراد !

في الوقت الذي تجري فيه محادثات بيروت ، بدأت بعض عناصر الامامه تضع نفسها تحت تصرف السلطنة ، للعب دور المخبرين على العناصر الوطنية وبخاصة مناضلي الجبهه الشعبيه الديمقراطيه لتحرير عمان والخليج . وقد عرف من هؤلاء عبد الله الغساني وسالم عبد الله الغساني ومحمد عدي ، رئيس مكتب الامامة سابقا في بغداد ، والسكرتير الحالي لوزير العدل .

في مقابل كل هذه المحاولات والمناورات ، انتفض عمال مسقط ومطرح وجماهيرها ضد السلطنة العميلة وأسيادها البريطانيين أيام ٢و٣و٤ من هذا الشهر .

منذ تغيير سعيد بن تيمور والاف العمال العمانيين المهاجرين يعودون لوطنهم . الا أن السلطة العميلة الممعنة في عدائها للشعب ، كانت قد منحت الشركات أذونات باستيراد العمال من خارج عمان : ايرانيين وهنودا وبلوش وصوماليين وأحباش . وفي الوقت الذي يتقاضى هؤلاء أجورا تزيد أحيانا بثلاثة اضعاف أجور العمال العرب ، لا زال الالاف من العمال العمانيين عاطلين عن العمل ، رغم أن الطبقة العاملة تضخمت بسرعة فائقة خلال العام المنصرم . بالاضافة الى ذلك ، بدأ الاحتكار يؤدي الى ارتفاع مخيف في أسعار المعيشة في مدن عمان وأريافها ، يرهق كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود . فارتفعت أسعار التمور والارز (وهما عنصرا الغذاء الرئيسيان) ، حتى أن كيس الارز ارتفع سعره من ٨٠ روبية في العام الماضي الى ١٤٠ روبية للعام الحالي .

كان هذان العاملان يحركان الاضرابات والتظاهرات العمالية التي عمت مدينتي السلطنة الرئيسيتين في الايام الاولى من هذا الشهر . ففي مطرح ، توقف العمل كليا في كل مرافق المدينة ونزل الاف العمال الى الشارع منددين باستخدام العمال الاجانب على حساب العرب ، مطالبين بتخفيض الاسعار وزيادة الاجور . وقد استهدفت شعاراتهم العدائية الشيخ عبد الله الطائي بالدرجة الاولى ، وهو أقوى شخصية في الوزارة حاليا . ثم تحرك المتظاهرون الى قصر السلطان العميل قابوس في مسقط ، على بعد ستة كيلومترات من مطرح ، فأحرقوا السيارات والمخازن في طريقهم . وتمكن المئات منهم من الوصول الى القصر رغم تدخل الشرطة والجيش . مما اضطرهم أخيرا الى تفريقهم بواسطة القنابل المسيلة للدموع وفرض منع التجول الكامل .

تأتي انتفاضة عمال مسقط ومطرح في الوقت الذي تتصاعد فيه الانتصارات العسكرية لقوات جيش التحرير الشعبي في ظفار ، المقاطعة الجنوبية الغربية من السلطنة . وهي تؤكد تلازم الكفاح الشعبي المسلح مع النضال السياسي للطبقة العاملة وحلفائها .

في عمان ، وهي الان حجر الرحى في الخليج ، لا زالت المبادرة بيد قوى التحرر المسلحة ، ترفدها النضالات العمالية السياسية . من هنا يبدأ مستقبل الخليج الوحيد الذي يستحق ان يحيا احد من أجله : الاستقلال الناجز — على أنقاض الاستعمار بكافة أشكاله ومختلف عملائه — الوحدة الفعلية والديمقراطية والتقدم !